وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Economic, Commercial and management Sciences
Department of Sciences Economic

العنوان:

# أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية في الجزائر خلال فترة(2020-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبتين:
- بوراس أمال
- يطو مايسة

تحت إشراف: زيتوني كمال

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الدرجة العلمية | رئيسا |
|---|---|---|
| د/كمال زيتوني | الدرجة العلمية | مقررا ومشرفا |
| الأستاذ | الدرجة العلمية | ممتحنا |

السنة الجامعية 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Economic, Commercial and management Sciences
Department of Sciences Economic

العنوان:

# أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية في الجزائر خلال فترة(2020-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبتين:
- بوراس أمال
- يطو مايسة

تحت إشراف: زيتوني كمال

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الدرجة العلمية | رئيسا |
|---|---|---|
| د/كمال زيتوني | الدرجة العلمية | مقررا ومشرفا |
| الأستاذ | الدرجة العلمية | ممتحنا |

السنة الجامعية 2023/2022

# إهـــــداء

إلى أبي قبل أبي

إلى من محبته بعد النبي

إلى أقرب البشر إلى قلبي

إليك أنت جدي "النذير"

إلى موسوعة الحب والحنان

إلى من ساندتنا بفلذان كبدها

إلى قطعة من الحنان

إليك أنت جدتي "مباركة"

إلى من تعب حتى وصلت

إلى من فرح أكثر مما فرحت كلما نجحت

إلى من يتألما إن تألمت أو في الحياة تعثرت رضاكما أمي وأبي

إلى أخواتي الثلاث سعاد، إليسا، وصال

إلى عمي وعائلته وكل عماتي

إلى من شاركتني دربي صديقاتي العزيزات أمال، إيمان، رفيدة، رزيقة، هدى، مروة، حليمة

إلى كل أساتذتي في الكلية

إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية إلى كل من وسعه قلبي ولم يسعه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مايسة يطو

# إهـــــــداء

إلى من كلماته في أذني ترن

إلى من كل التقدير له أكن، إلى من قلبي إليه دائما يحن

إلى روحك الطاهرة أبي "العومري"

إلى من كانت لنا الأب والأم إلى من تحملت ولم تظهر لنا الألم، إلى من لأجلها ثابرت على تحقيق الحلم

إليك يا أطيب أم "نصيرة"

إلى أختي ومؤنستي وغاليتي وصغيرتي "نور"

إلى من أعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة أخي الغالي منير

إلى أخي نصر الدين

وإلى كل صديقاتي العزيزات ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم

إلى أساتذتي في الكلية

أهدي لكم عملي هذا المتواضع

أمال بوراس

# شكـــــر وعرفـان

الحمد الله الذي تتم بعده الصالحات الحمد الله الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور، والصلاة والسلام على خير الخلق وأفضل الرسل الذي قال في حديثه:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أما بعد نحن بصدد تقديم هذا العمل المتواضع بكل الحب والوفاء وبأسمى كلمات الشكر والثناء، ومن قلوب ملؤها الإخاء نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف كمال زيتوني على جهده المبذول وتوجيهاته القيمة رغم انشغالاته ومسؤولياته الكبيرة، أسأل الله أن يلبسه ثوب الصحة والعافية كما أتوجه بأرقى معاني الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبها.

نسأل المولى سبحانه أن يعظم لهم الأجر وينفع بعلمهم طلاب العلم، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين من جاء رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية في الجزائر خلال فترة(2020–2022)، حيث قمنا بتقديم مفاهيم نظرية حول الأزمات المالية والاستقرار المالي والوساطة المالية وتولد لدينا الفضول في دراسة مراحل تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية، وتحليل بعض مؤشرات الوساطة البنكية لقياس مدى سلامة النظام المالي، كونه القطاع الأكثر تأثرا بالمتغيرات الاقتصادية المعاصرة حيث تكمن أهمية البحث في سعي الجزائر لتحقيق نظام مالي مستقر قادر على تجنب الأزمات مستقبلا، وكما توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي بقى صامدا في وجه تداعيات الأزمة الصحية، وذلك بتسجيل معدلات الملاءة والربحية ومعاملات السيولة مستويات متقدمة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار المالي، الوساطة البنكية، النظام المالي، الأزمات المالية.

## Abstract :

This study aims to highlight the impact of financial system stability on banking intermediation in Algeria during the period of 2020-2022. The study provides theoretical concepts about financial crises, financial stability, financial intermediation, and the evolution of the banking system in light of banking reforms. It analyzes some indicators of banking intermediation to measure the soundness of the financial system, as it is the sector most affected by contemporary economic variables. The importance of the research lies in Algeria's quest to achieve a stable financial system capable of avoiding future crises. The study concludes that the banking sector has remained resilient in the face of the health crisis, with advanced levels of solvency, profitability, and liquidity.

**Keywords**: financial stability, banking intermediation, financial system, financial crises.

# قـــائمة المحتويات


| العنـــــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | V |
| **شكر وعرفان** | V |
| **الملخص** | V |
| **قائمة المحتويات** | V |
| **قائمة الجداول** | V |
| **قائمة الأشكال** | V |
| **مقدمة عامة** | أ-د |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار المالي والوساطة البنكية** | |
| **تمهيد** | 06 |
| **المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية** | 07 |
| المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية | 07 |
| المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية | 08 |
| المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية | 09 |
| **المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار المالي** | 12 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي | 12 |
| المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي | 13 |
| المطلب الثالث: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي | 15 |
| **المبحث الثالث: أساسيات حول الوساطة المالية** | 17 |
| المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية | 17 |
| أولا: التطور التاريخي للوساطة المالية | 18 |
| ثانيا: أسباب ظهور الوساطة المالية | 18 |
| ثالثا: أهمية الوساطة المالية | 19 |
| المطلب الثاني: وظائف الوساطة المالية | 20 |
| المطلب الثالث: مؤسسات الوساطة المالية | 22 |

| | |
|---|---|
| أولا: المؤسسات الوثائقية | 22 |
| ثانيا: المؤسسات الغير ودائعية | 25 |
| **خلاصة الفصل الأول** | 28 |
| **الفصل الثاني: دراسة تحليلية حول مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة (2020-2022)** | |
| **تمهيد** | **30** |
| **المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري** | **31** |
| المطلب الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري | 31 |
| المطلب الثاني: النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض | 35 |
| أولا: مبادئ قانون النقد والقرض | 35 |
| ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض | 36 |
| ثالثا: الإصلاح المصرفي في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض | 37 |
| رابعا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010 | 38 |
| خامسا: تعديل لسنة2017 | 38 |
| المطلب الثالث: بنية القطاع المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية | 39 |
| **المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة(2020-2022)** | 41 |
| المطلب الأول: الودائع المصرفية | 41 |
| أولا: نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر | 43 |
| ثانيا: نسبة الودائع إلى إجمالي القروض | 44 |
| المطلب الثاني: القروض المصرفية | 45 |
| أولا: نسبة القروض إلى إجمالي الناتج الداخلي | 48 |
| ثانيا: حجم الإقراض المصرفي | 49 |
| المطلب الثالث: مؤشرات الربحية | 50 |
| أولا: نسبة سيولة الاقتصاد | 50 |
| ثانيا: ملاءة القطاع المصرفي | 51 |
| ثالثا: سيولة القطاع المصرفي | 52 |
| رابعا: هامش الوساطة المالية | 54 |

| | |
|---|---|
| خامسا: مردودية المصارف | 56 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 60 |
| **الخاتمة العامة** | 62 |
| **قائمة المراجع** | 65 |

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (01) | تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية | 41 |
| (02) | نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة (2017-2021) | 43 |
| (03) | أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2017-2021) | 44 |
| (04) | تصنيف القروض المصرفية | 46 |
| (05) | نسبة القروض من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة (2017-2021) | 48 |
| (06) | تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال فترة (2017-2021) | 49 |
| (07) | نسبة الكتلة النقدية $M_2$ إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة(2017-2021) | 50 |
| (08) | مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي | 51 |
| (09) | نسب سيولة المصارف | 52 |
| (10) | مؤشرات مردودية المصارف | 54 |
| (11) | توزيع صافي المنتوج المصرفي للمصارف | 54 |
| (12) | مؤشرات مردودية المصارف | 56 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (01) | أنواع الأزمات المالية | 8 |
| (02) | أسباب الأزمات المالية | 10 |
| (03) | آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي | 15 |
| (04) | مؤسسات الوساطة المالية | 22 |
| (05) | أهداف البنوك التجارية | 23 |
| (06) | هيكل النظام البنكي الجزائري | 40 |
| (07) | تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية | 43 |
| (08) | نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة(2017-2021) | 44 |
| (09) | الشكل رقم (9): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2017-2021) | 45 |
| (10) | القروض المصرفية حسب القطاعات | 47 |
| (11) | نسبة القروض من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة(2017-2021) | 48 |
| (12) | تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال فترة(2017-2021) | 50 |
| (13) | نسبة الكتلة النقدية $M_2$ إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة(2017-2021) | 51 |
| (14) | مؤشرات مردودية المصارف | 48 |

# مقدمـــة عامة

**أولا: تمهيد:**

إن الاستقرار المالي من بين أهم المواضيع الذي حضيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، من قبل الدول المتقدمة والنامية وخاصة بعد الأزمات المالية المتكررة والمتعددة، في مختلف الدول نتيجة الاختلالات و التغيرات التي طرأت على الاقتصاديات مثل: سعر البترول و الكتلة النقدية وغيرها من الاختلالات، ويعد القطاع المصرفي قطاع مهم للاستقرار النظام المالي بسبب الدور البارز الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، ولذلك نجد الدول تسعى لتحقيق الاستقرار النظام المالي والحفاظ عليه والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت جاهدة للحفاظ على نظامها المالي لتحقيق نمو اقتصادي.

كما ساهمت في توجيه مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو الاستثمار من خلال عملية الوساطة المالية، فقد قامت بسد فجوة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، وقد وجدت اهتمام متزايد من يوم إلى آخر نظرا لما تحققه من منافع لكل من المستثمرين والمدخرين فهي تعكس أداء المؤسسة وسلامتها بصفة خاصة والأداء الاقتصادي للدول بصفة عامة.

ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية:

**ثانيا: الإشكالية الرئيسية**

على ضوء الدراسة السابقة نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية في الجزائر خلال الفترة(2020-2022)؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح جملة من الأسئلة الفرعية لتحليل الموضوع

- ما هو أثر استقرار النظام المالي على حجم الودائع؟
- ما هو أثر استقرار النظام المالي على حجم القروض؟
- ما هو أثر استقرار النظام المالي على مؤشرات الربحية؟

**ثالثا: فرضية البحث**

بغية الاجابة على التساؤلات، قمنا بالدراسة وحاولنا طرح الفرضية التالية كحل مؤقت وهي على النحو التالي:

- هناك علاقة بين النظام المالي وبين مؤشرات الوساطة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2020-2022).

**رابعا: أهمية البحث**

تكمن أهمية هذه الدراسة كون أن هذا الموضوع ليس وليد اليوم وازداد الاهتمام به وصولا إلى وقتنا الحاضر وهذا لأن جميع الدول من بينها الجزائر تسعى لبناء نظام مالي مستقر قادر على تجنب الأزمات مستقبلا.

**خامسا: أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

- إبراز دور الوساطة على النشاط البنكي؛
- التعرف على مفهوم الاستقرار المالي وألية العمل على تحقيقه؛

- إبراز أثر الاستقرار المالي على الوساطة البنكية؛
- تسليط الضوء على أهم مؤشرات الوساطة البنكية في الجزائر.

**سادسا: أسباب اختيار الموضوع**

تتمثل مبررات اختيار الموضوع كالآتي:

**أسباب ذاتية:**

- الرغبة الشخصية في تناول هذا النوع من الدراسات؛
- باعتبار موضوع البحث بمجال التخصص؛
- الفضول في معرفة العوامل التي تؤثر و تعيق أداء وظائف الوساطة المالية.

**أسباب موضوعية:**

- الأهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع؛
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية خلال فترة (2020-2022)؛
- بناء نظام مالي مستقر.

**سابعا: المنهج المستخدم:**

استخدمنا المنهج الوصفي في الجزء النظري من خلال استقرائنا للدراسة السابقة والكتب والمقالات أما في الجزء التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي من خلال تحليل أثر استقرار النظام المالي على الوساطة البنكية.

**ثامنا: حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الزمنية والمكانية وهي كالتالي:

**الحدود الزمنية:** من الفترة (2020-2022).

**الحدود المكانية:** بعض مؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

**تاسعا: الدراسات السابقة:**

1- **الدراسة الأولى: بوجمعة قويدري قويشح**، بريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد15، جامعة الجزائر، 2016.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2012، ولقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين مؤشر معدل القروض والذي يعبر عن الوظيفة الأساسية للبنك ومعدل النمو الاقتصادي، كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للقروض في معظم تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أما باقي مؤشرات الوساطة المالية (سيولة الاقتصاد، معدل الودائع، حجم النظام البنكي) فقد أسقطت من النموذج بسبب عدم وجود تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، وبشكل عام نلاحظ أن نتائج الدراسة جاءت غير منسجمة مع النظرية الاقتصادية في معظمها وذلك يعبر عن خلل الموجودات في النظام البنكي الجزائري.

2- **الدراسة الثانية: العرابي مصطفى،** قدري عبد المجيد، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017.

تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاستقرار المالي وأهميته بالنسبة للنظام المالي، ومحاولة فهم المعايير والضوابط التي تبني عليها أساليب التمويل الإسلامي وإبراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الاضطرابات المالية.

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي من الناحية النظرية باستطاعته أن يوفر نظاما من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل، من خلال قدرة معاييره ومبادئه المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والمحافظة على استقرار الأصول المالية.

3- **الدراسة الثالثة: بن معتوق صابر،** اختبار الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد06، العدد02، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور اختبارات الضغط والتحمل في تحقيق الاستقرار المالي، في ظل مختلف المخاطر والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، آخذين بذلك تجربة الأردن كعينة لإجراء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن اختبارات الضغط بينت أن نسبة ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني ستبقى أعلى من الحد الأدنى الذي يسمح به البنك المركزي الأردني والمقدر ب: 12% والحد الأدنى الذي أقرته بازل03 والمقدر ب10.5%، وهذا في حالة افتراض أسوأ السيناريوهات (السيناريو الأكثر شدة)، حيث ستقدر ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني خلال السنوات2019، 2020، 2021 بـ: 16.5% 15.7% 14.8%على الترتيب، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي الأردني قطاع سليم ومستقر قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال، السيولة والربحية.

4- **الدراسة الرابعة بوبكر مصطفى،** الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي، أطروحة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطة مصرفية، والمتمثلة تقليديا في حشد الودائع ومنح الائتمان، وكذلك لأجل تقديم التمويل اللازم للاقتصاد، لكن تتعرض البنوك والمؤسسات المالية للمخاطر على مستور جزئي، ما قد يؤدي إلى تعاظم خطر النظام على مستوى الاقتصاد الكلي، ولقد أصبح هناك وعي متزايد في عدم كفاية الاحتراز الجزئي من المخاطر، وبالخصوص من طرف الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية)، حيث تعترف بحاجة السلطات الإشرافية والتنظيمية إلى تبني مقاربة الاحتراز الكلي، وتهدف بذلك إلى تحقيق استقرار النظام المالي بمجمله وفي الاقتصاد الكلي، وبالتالي احتواء خطر النظام نجد أن لهو جانبين

رئيسيين، الأول: تصميم وتعهد السلطات المكلفة بضبط الاستقرار المالي، والثاني: الوسائل الموجهة للكشف والحد من خطر النظام بالنسبة لحالة الجزائر فإن الأمر 10-4، ل2010/08/26 ستجعل بنك الجزائر متابعا لتعزيز التوجه الاحترازي (الجزئي و الكلي) في التنظيم والإشراف لأجل تحقيق هدف السياسة النقدية الجديد وهو الاستقرار المالي في النظام المالي بمجمله وضد انتشار خطر النظام.

**عاشرا: تقسيمات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلي فصلين الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري والفصل الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي، حيث أن الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للاستقرار المالي والوساطة البنكية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث يحتوي المبحث الأول على ماهية الأزمة المالية، أما المبحث الثاني بعنوان الإطار النظري للاستقرار المالي أما بالنسبة للمبحث الثالث بعنوان أساسيات حول الوساطة المالية، أما الفصل الثاني: فكان يحمل عنوان دراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة (2020-2022)، قمنا بتقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول حول النظام المصرفي الجزائري والمبحث الثاني حول تحليل مؤشرات الوساطة المالية.

# الفصـــــل الأول

## الإطار النظري للاستقرار المالي والوساطة البنكية

**المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري الاستقرار المالي.**

**المبحث الثالث: أساسيات حول الوساطة المالية.**

**تمهيد:**

يحتل النظام المالي أهمية كبيرة في اقتصاد الدول، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الوساطة المالية لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات وتجميع المدخرات، ولكن على الرغم من الأهمية التي حققتها الوساطة المالية خاصة في النمو الاقتصادي، إلا أنه ظهر لها قصور بعد الأزمات المالية التي شهدها العالم وخاصة الدول الكبرى، وما نجم عنها من تداعيات خطيرة على الاقتصاد حيث شكلت بعض هذه الاختلالات تهديد حقيقي ليس فقط في الاقتصاد المحلي بل الاقتصاد العالمي، نظرا لتزايد الترابط بين الاقتصاديات بسبب عدم وجود استقرار مالي.

لذا أصبح من المهم تحقيق هدف الاستقرار المالي، لذا سعت السلطات لتحقيق هذا الغرض كحل للأزمات المالية، وذلك باستخدام سياسات اقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والاهتمام بالقطاع المالي ككل، وعلى ضوء هذا سوف نقوم بإبراز واستهداف كل من موضوع الوساطة المالية والاستقرار المالي وقد تم عرض الفصل الأول من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري الاستقرار المالي.**

**المبحث الثالث: أساسيات حول الوساطة المالية.**

## المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية

قد أصبح لمفهوم الأزمة المالية انتشار واسع بين الدول وخاصة بعد ظهور البورصات العالمية، التي وقعت فيها أهم الخسائر المالية وصلت بالمليارات وخاصة أنها تنتقل كالوباء بين الدول، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف على أهم المفاهيم للأزمة المالية وأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نشوئها.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

**أولا- تعريف الأزمة:**

الأزمة في اللغة: تعني الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء؛ أي اشتد وضاق، وتأزم أي؛ أصابته أزمة.

والأزمة: الضيق والشدة، ويقال؛ أزمة سياسية، وأزمة مالية... إلخ[1]

**الأزمة اصطلاحا:** لقد تعددت المفاهيم المقدمة للأزمة واختلفت الزوايا المعتمدة في تعريفها، وفيما يلي بعض المفاهيم المقدمة للأزمة:

تنحدر الكلمة الفرنسية Crise من الكلمة اللاتينية Crisis، والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية Krisis وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة[2].

كما تعرف بصفة عامة حول نفس هذا المعنى، إذا تعرف بأنها: مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، وينجم عنه عدم الاستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام[3].

**ثانيا- مفهوم الأزمة المالية:**

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية نذكر منها:

---

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2009، ص18.

[2] بلقيس دنيا، زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس(1)- سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص103.

[3] ويس وصال، فعالية **وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة وهران، الجزائر، 2011 - 2012، ص145.

يمكن تعريفها على أنها: انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقار، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول كنتيجة لانفجار "فقاعة سعرية"[1].

من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى[2].

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل الأسهم والسندات، الودائع المصرفية وأسعار صرف العملات[3].

وتعرف كذلك بشكل خاص بأنها: "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[4].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

هي مجموعة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وتؤدي إلى انهيار مفاجئ للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المالية بصفة خاصة مما ينتج عنها تدهور حاد في الاقتصاد.

## المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية:

- هناك عدد أنواع للأزمات المالية نذكر منها:

**الشكل رقم (01): أنواع الأزمات المالية**

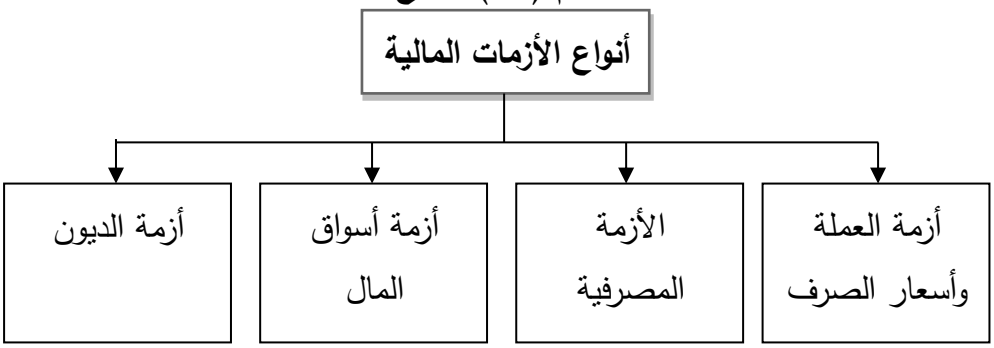


المصدر: من إعداد الطالبتين.

أ. **أزمة العملة وأسعار الصرف:** تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة

---

[1] نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2012–2013، ص04.

[2] نزهان محمد سهو، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجزائر، 2010، ص258.

[3] ساعد مرابط، **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، الملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20–21 أكتوبر 2009، ص02.

[4] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية الملتقى الدولي الثاني**، جامعة بسكرة – باتنة، الجزائر، يومي 5–6 ماي 2009، ص03.

المدفوعات وتحدث هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضى بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة [1].

**ب. الأزمة المصرفية:** ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف التزاماتها الداخلية، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتفسر الأزمات المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الاقتراض في البلدان المدنية مثل: عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية وتزايد أعباء خدمة الديون[2].

**ج. أزمة أسواق المال:** تحدث نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعات، حيث سرعان ما تنفجر فتؤدي إلى تدهور في مؤشرات الأسواق المالية، ويصاب أصحاب الأوراق المالية بالذعر فيقومون ببيع أوراقهم المالية حتى بأدنى الأسعار، وهذا ما يجعلنا أمام أزمة الأسواق المالية عند انهيار مؤشرات البورصة بأكثر من 20% لمدة ثلاثين متتاليين على ما كانت عليه المؤشرات قبل ذلك، وتحدث نتيجة تدهور مفاجئ وسريع لأسعار الأسهم والسندات[3].

**د. أزمة الديون (الدين الخارجي):** وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها) وتحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد لمستحقاته أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة وهكذا فإن أزمة الديون تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالالتزامات وإعادة السداد سواء كان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن عدد كبير من الدول متوسطة الحجم مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين ودول العالم الثالث الإفريقية والعربية والأسيوية توقفت عن دفع التزاماتها الخارجية بالعملات الأجنبية وذلك اعتبارا من عام 1982 وحتى تاريخه[4].

## المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية:

بسبب انتشار الأزمات المالية سنحاول تعديدها:

---

[1] محمد الهاشمي حجاج، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص67.

[2] روابح عبد الرحمان، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "أزمة الرهن العقاري"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة زياد عشور بالجلفة، الجزائر، 2010، ص 223.

[3] كمال رزيق، حسن توفيق، **الجوانب النظرية للأزمة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص06.

[4] روابح عبد الرحمان، **أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017 – 2018، ص09.

**التشكل رقم (02): أسباب الأزمات المالية**

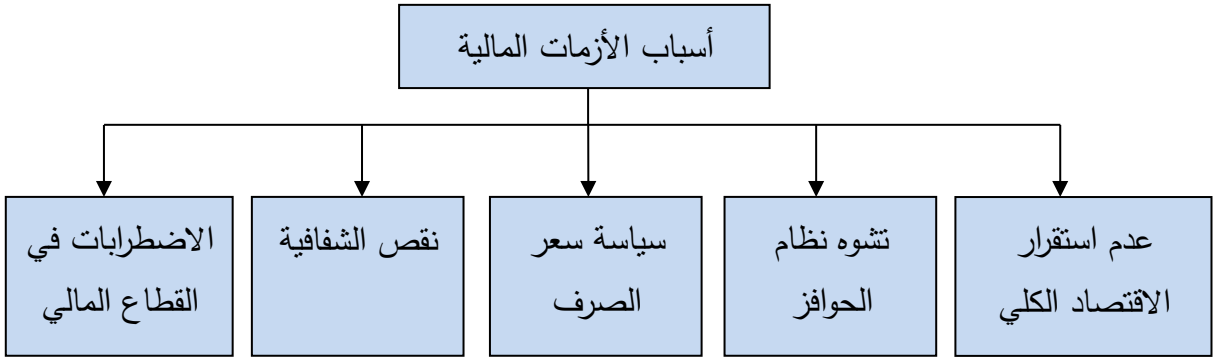


المصدر: من إعداد الطالبتين.

أ. **عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي:** تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم المصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء البنوك العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من الدول النامية، كما أن هناك آثارا سلبية أخرى على مستويات النمو المحلي الإجمالي والتي كانت لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية[1].

ب. **تشوه نظام الحوافز:** إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين، وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئا ما سنفقده جميعا إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامات كل منا.[2]

ج. **سياسة سعر الصرف:** أثبتت الصدمات الخارجية بأن الدول المنتهجة لنظام سعر الصرف الثابت ستكون أكثر تعرض للأزمات المالية لأن السلطات النقدية ستمارس دور المقرض الأجنبية وسيتسبب في حدوث أزمة عملة وعجزا في ميزان المدفوعات، ومنه نقص في عرض النقود فتزايد في أسعار الفائدة المحلية، أما بالنسبة للدول المنتهجة سياسة سعر الصرف مرن سيؤدي ذلك إلى حدوث أزمات عملة وما ينتج عنها من

[1] محمد الهاشمي حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] دبار حمزة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة خيضر– بسكرة، الجزائر، 2012– 2013، ص08.

انخفاض في قيمة العملة وارتفاع الأسعار المحلية، مما سينجم عنه انخفاض في قيمة أصول وخصوم المصارف[1].

**د. نقص الشفافية:** ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. [2]

**هـ. الاضطرابات في القطاع المالي:** يشكل التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار الأسواق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، ناهيك عن الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي الغير وقائي وينعكس ضعف القطاع المالي الأساسي[3].

- **عدم التلائم بين الأصول والخصوم للمصارف:** يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدرة كافية من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية، وسعر الصرف ثابتا ما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، ويتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلائم بالنسبة للعملة الأجنبية والأمر نفسه بالنسبة لفترات الاستحقاق[4].
- **التحرير المالي الغير وقائي:** يقصد بذلك دخول مصارف أجنبية إلى السوق المالي، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية على المصارف المحلية، خاصة في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، ولابد من الإعداد والتهيئة والرقابة اللازمة قبل التحرير المالي لأن المصارف قد لا تتوفر، لها الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة [5].

---

[1] ليلى عشوب، **آليات واستراتيجيات التصدي للأزمات المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة الجامعة العربي مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2009 –2010، ص 10.

[2] المناسبع رابح أمين، **الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، 2010–2011، ص69.

[3] يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة العالمية2008**، جامعة الخليل، فلسطين، 2015، ص37.

[4] بريش عبد القادر، **طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية – أزمة الرهن العقاري المؤتمر الدولي الثاني**، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 5–6 ماي 2009، ص10.

[5] آسيا الوافي، **ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة باتنة (01)، الجزائر، 2018–2019، ص20.

- **تدخل الحكومة في تخفيض الائتمان:** ساهمت عملية تخصيص الائتمان من طرف الحكومة سواء على قطاعات اقتصادية محددة أو أقاليم معينة بهدف تنميتها أو لأغراض أخرى سياسية أو اقتصادية في حدوث الأزمات في العديد من الدول النامية، إذ تظهر جراء ذلك مشاكل تتعلق بسوء تسيير وتوزيع هذه القروض[1].
- **ضعف النظام المحاسبي والرقابي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات:** يعتبر نقص الشفافية والإفصاح عن بيانات اقتصادية ومالية موثوق فيها بسبب مباشر للأزمات، ذلك أن أهم شروط حرية السوق وضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب، أن يوفر لجميع المتعاملين بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة وقدر كاف من المعلومات والبيانات المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما أن ضعف الإجراءات المحاسبية المتبعة، وخصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها من محفظة المصرف الائتمانية، وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض لمقترض واحد، ونسبتها من رأسمال البنك، إضافة إلى نقص الرقابة المصرفية الفعالة، يعتبر دون شك من أهم أسباب الاضطرابات والأزمات المالية من خلال التقييم الغير دقيق للمخاطر الائتمانية والتركيز في مجال واحد، كالتوسع في منح القروض العقارية أو الاستهلاكية.

أما على المستوى الدولي فإن غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات يؤدي إلى سلوكيات جماعية المستثمرين الدوليين وإلى عدوى وانتشار الاضطرابات المالية، كما أن الضمانات الضمنية للديون تخلق ما يعرف بالخطر المعنوي. [2]

## المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار المالي

يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى لها أكبر المؤسسات المالية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخاصة في الوقت الراهن وذلك بالاعتماد على طرق سليمة في أداء المؤسسات المالية في مهامها، ومنه فإن هذا المبحث سيتناول مفهوم الاستقرار المالي وآلية العمل لتحقيقه.

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي.

نظرا لوجود عدة مفاهيم للاستقرار المالي تقترح المفاهيم التالية:

يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه: العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد، بناءا على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال:

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
- استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.

---

[1] موسلي أمينة، **عدوى الأزمات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر(3)، 2011 – 2012، ص10-11.

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ومن أهم المؤسسات التي تولي لها عناية خاصة، البنوك التجارية لأهميتها وحساسيتها وتاريخها المرتبط بالأزمات حيث وقوعها سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها [1].

← أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية، الأزمات المالية هي فقدان الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد [2].

ويعرف المصرف المركزي الألماني الاستقرار المالي على أنه: "حالة مستقرة يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الرئيسية بكفاءة كتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر، فضلا عن تسوية المدفوعات، ويكون قادر على أدائها حتى في حالة الصدمات وأوضاع الإجهاد أو فترات تغير الهيكلي العميق" [3].

يعرف الصندوق النقد الدولي الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، تحديد والتقييم والتنويع وإدارة المخاطر المالية وضمان قابليته بأداء وظائفه الرئيسية في ظروف الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها[4].

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

هو حالة يقوم فيها النظام المالي بجميع وظائفه الرئيسية بكفاءة وفعالية من خلال تخصيص كافة الموارد الاقتصادية وإدارة المخاطر في ظل أهم الاختلالات والأزمات المالية.

## المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي.

تكمن أهمية الاستقرار المالي فيما يلي:

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، فمن خلال هذه الأزمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي وأشار صندوق النقد الدولي أنه كلما زادت الأزمات تقلبا وطالت فترتها كلما أثرت على النمو الاقتصادي حيث يتراجع معدل النمو كلما حدثت الأزمات، حيث يبين أن في أزمة الرهن العقاري، بدأت معدلات النمو بالانخفاض ففي عام 2008 م انخفض معدل النمو الاقتصادي 3.7% بدل ما كان عليه النمو الاقتصادي البالغ 4.9% أما في عام 2009 بدأ معدل النمو الاقتصادي بالزيادة بمقدار 8.3%.[5]

---

[1] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2014 – 2015، ص44.

[2] أحمد مهدي بلوافي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 02، الجدة، 2008، ص71.

[3] العربي مصطفى، قدري عبد المجيد، **ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص08.

[4] بن معتوق صابر، **اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي**، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد 06، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر 2019، ص30-40.

[5] فاضل موسى حسن المالكي، وإسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد05، العدد 20، جامعة كربلاء، 2016، ص183.

- إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008، إن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف أواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيارة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة المسؤولين لإدارة المخاطر، وأكد التقرير على التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008م قد يدفعان الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.[1]
- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الأسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عام 2001- 2002 والتي أدت إلى تعثر بيت إخلاص للتمويل الإسلامي وعشرة مصارف تقليدية من بينها ثمانية مملوكة للدولة وخسارة إجمالية قدرت بـ 30.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها وآثارها والتي قد تصل تكاليفها إلى 1 تريليون دولار (1000مليار دولار)، إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دور حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية كيند لبرجر وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان مينسكي (Hyman Minsky) الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر، ومعرض للأزمات المالية.[2]
- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (35 بنك) الأكثر من (300) مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2008 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.[3]
- أثرت الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الأسهم وما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفض عند الصفر (0%) كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار وانخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ 5 سنوات بمعدل (1,3%).[4]

---

[1] ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهLMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص21-22.

[2] أحمد مهدي بلوافي، الموجع سابق ذكره، ص85.

[3] مشتاق محمود السبعاوي وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، جامعة كركوك، 2012، ص71.

[4] المرجع نفسه، ص 72.

## المطلب الثالث: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي.

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية المقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بقطاع المال، [1] والشكل التالي يوضح هذه الآلية كما يلي:

**الشكل رقم (03): آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي**

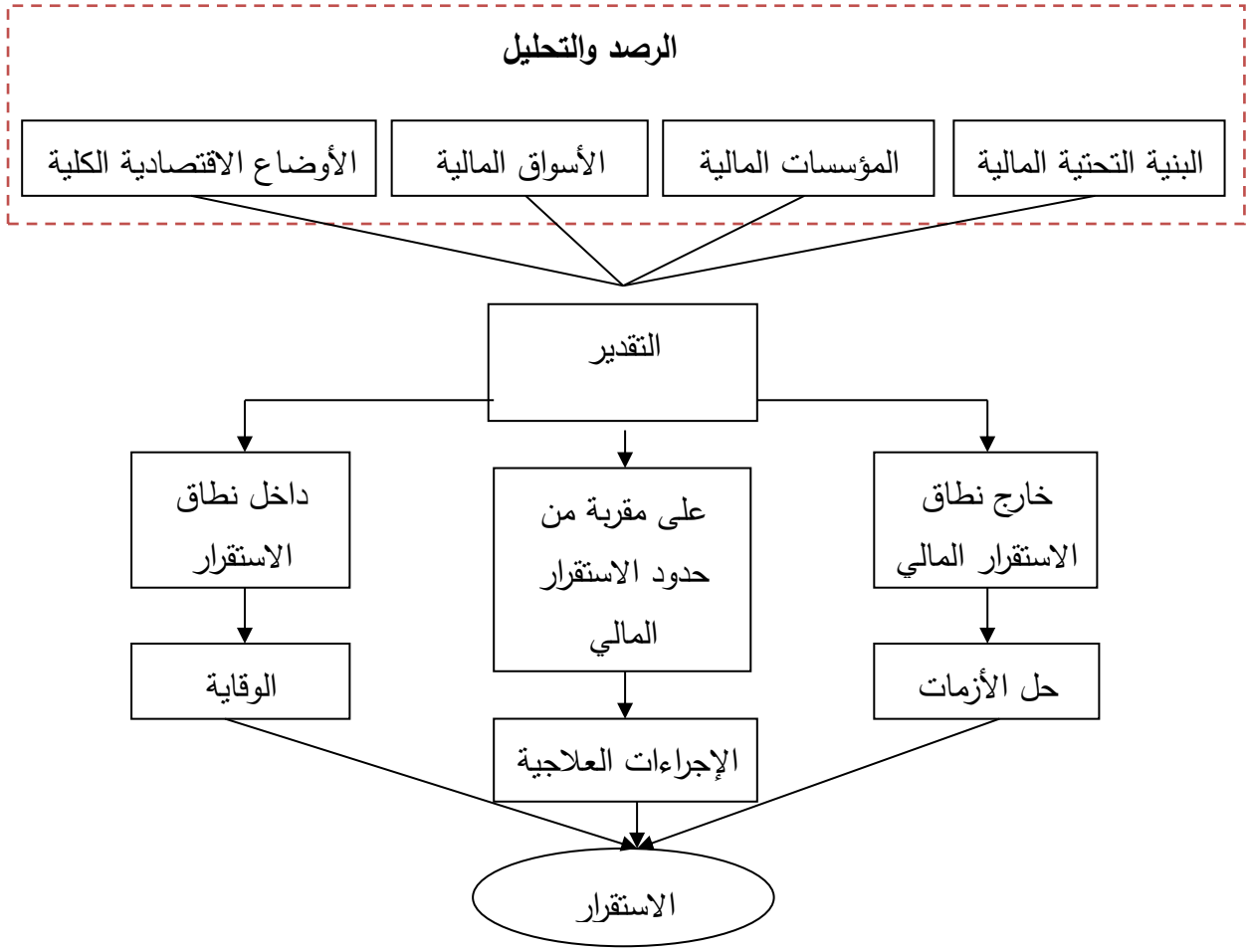


**المصدر**: غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، سبتمبر 2005، ص 13.

بناءا على التقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات المنتهجة والتي يتم تحديدها حسب مايلي:

– إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويرجح بقاؤه كذلك في المستقبل المتطور؛ فإن السياسة الوقائية في الأساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2014، ص47.

وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية، وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، في تلك التي تساهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة والاتصال الرسمية، وقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.[1]

– في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدوث تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلبا على النظام، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام، وقد تتمثل هذه التطورات على سبيل المثال في سرعة نمو الائتمان المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول وحدوث انخفاض في رسملة الجهاز المصرفي، أو حدوث تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية.

وتمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي، حيث أنه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار، ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع، فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر، وقد يلجأ صناع السياسات إلى التأثير في التطورات التي تحدث في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي، وتكثيف عمليات الرقابة والإشراف، وقد يتعين قيامهم بتعزيز شبكات الأمان للحيلولة دون حدوث موجات من السحب الجماعي من البنوك، أو إجراء التصحيحات للسياسات الاقتصادية الكلية.[2]

– إذا كان النظام المالي خارج نطاق الاستقرار، أي حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لحدوث أزمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانهيار أحد المكونات الرئيسية لهذا النظام أو عجز البنية المالية التحتية عن القيام بتنفيذ مختلف المعاملات، أو عندما يعجز النظام المالي جزئيا أو كليا عن القيام بوظائفه بصورة جيدة، مما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنفيذ سياساتها.[3]

---

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، مرجع نفسه، ص 48.

[2] خليل عبد القادر– مولاي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، الملتقى الدولي الخامس حول، انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة المدية يومي و24 – 25 أكتوبر 2018، ص12.

[3] بن معتوق صابر، مرجع سبق ذكره، ص38.

## المبحث الثالث: أساسيات الوساطة المالية.

تعتبر الوساطة المالية عنصر هام في النظام المالي، حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتقوم العائلات أو الأطراف التي تملك فائض بصفة خاصة بادخار حجز من الدخل في نهاية كل شهر على شكل احتياطي مستقبلي، وهناك أشخاص يعانون من عجز مالي مثل: المؤسسات، المستثمرين حيث تقوم الوساطة المالية بربط الطرفين من خلال عملها كوسيط بينهم، فهذه العملية تمنح خدمة توظيف الأموال المدخرة وتلبية حاجة أصحاب العجز.

### المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية

للوساطة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

**التعريف الأول:** الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين وبين المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي، تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى، وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما المالية وأهدافهما المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما، فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي.[1]

**التعريف الثاني:** ويقصد بالوساطة المالية: عملية جمع الموارد المالية من قبل المؤسسات المالية بغرض إتاحتها للوحدات الاقتصادية كالشركات والمنظمات الحكومية والأفراد، فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، وتقوم بجمع الأموال بكميات مختلفة وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون وفي نفس الوقت تقوم بالتمويل بالكميات التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال.[2]

**التعريف الثالث:** كما يعرف الوسيط المالي على أنه: مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين، تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، فتتضمن مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها في خلق حقوق مالية على المقترضين النهائيين، وبذلك يمكن تفهم دور الوسطاء الماليين بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء أوراق من المقترضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقترضين النهائيين، فهي منظمات تصدر التزاماتها المالية على

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعة الجامعية، 2010، ص07.

[2] بوجمعة قويدري قوشيح، بريش عبد القادر، **الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد15، جامعة الجزائر، 2016، ص176.

نفسها بمعنى أن تبيع أصولا مالية مقابل النقدية التي تحصل عليها، ثم تستخدم هذه الحصيلة النقدية من هذه الإصدارات بصورة في شراء أصول مالية من الغير.[1]

من التعاريف السابقة نستخلص التعاريف التالية:

**الوساطة المالية:** هي وحدات اقتصادية تعمل كوسيط مالي فهي تقوم بجمع الأموال من المقترضين (المدخرين) ومنحها إلى المقرضين (المستثمرين) مقابل عمولة.

وهي ربط بين أصحاب الفائض المالي لتوظيف فوائضهم مع أصحاب العجز المالي لتلبية حاجياتهم التمويلية.

**أولا: التطور التاريخي للوساطة المالية.**

نستطيع القول أن الوساطة المالية وجدت منذ القدم عند الإغريق والرومان الذين كانوا من رواد الفن المصرفي، ولكنها لم تكن بالمفهوم الواسع الذي نعرفه الآن حيث لم تمارس هذه الهيئات –إن أمكن تسميتها– الإقراض للغير بالفائدة إلى نطاق محدود جدا.

وفي القرون الوسطى حيث كان التجار وغيرهم يقومون بالاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية ذهبية كانت أو فضية لدى الصيارفة مقابل إيصال أو تعهد، حيث يعتبرون هم أصحاب الفائض أي الطرف الأول للوساطة، ومن الناحية الأخرى استخدم الصيارفة النقود المعدنية المودع لديهما في إعطاء قروض بعدما تأكدوا من أن أصحابها لن يقوموا بطلبها بصورة جماعية وذلك انطلاقا من خبرتهم في هذا المجال، وكانت القروض تزيد في قيمتها على قيمة النقود المعدنية المكدسة لديهم مقابل حصولهم على فوائد من المقترضين، وهم يمثلون الطرف الثاني من الوساطة، اعتمادا على أن أصحاب هذه النقود (المودعين) لن يطالبوا بها دفعة واحدة ومن هناك بدأت هذه القنوات أو الهيئات تتنامى وتتفنن في جمع المدخرات وإعطاء القروض.[2]

**ثانيا: أسباب ظهور الوساطة المالية:**

إن ظهور الوساطة المالية كمؤسسات اقتصادية يعتبر حتمية لابد منها بعد الأسباب والمنافع التي استعرضناها سابقا، إضافة إلى ذلك قيامها بتذليل الصعوبات التي نجمت عن العلاقة المالية المباشرة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي والمتمثلة في:

- صعوبة تعارف طرفي العلاقة، حيث يجب أن تكون العلاقة بين الطرفين شخصية؛
- عدم التوافق بين الرغبات من حيث المكان والزمان؛
- صعوبة التوافق بين الرغبات من حيث المبلغ؛

[1] رفيق غدار، **الوساطة المالية ودعم النمو الاقتصادي**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد02، جامعة سطيف (01)، الجزائر، 2011، ص299.

[2] بن عزوز عبد الرحمان، **دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس**، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011–2012، ص73.

- عدم قدرة المقرض على تقدير كل الأخطار المحتملة، مما يضعف فرص التوظيف الجيد للأموال والاستغلال الأمثل لها؛
- تجميد الأموال المقرضة إلى غاية تاريخ السداد وهذا لا يخدم أصحاب الفائض المالي.

وهذا ما لا يسمح بخلق الظروف الملائمة للاستعمال الأمثل لموارد التمويل ويدفع إلى التفكير في إيجاد طرق ووسائل جديدة توفر المناخ الملائم لضمان نجاعة استخدام هذه الأموال.[1]

**ثالثا: أهمية الوساطة المالية:** تكمن أهمية الوساطة المالية في ما يلي:

**أ- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:** بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها فيما يلي: [2]

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك أنه يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، لكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر؛
- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطية مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل وسائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات؛
- يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

**ب- بالنسبة لأصحاب العجز المالي:** توفر جملة من الخدمات أهمها: [3]

- توفير الأموال بشكل كافي وفي الوقت المناسب وهذا لما تتوافر عليه من أموال ضخمة؛
- تجميع أصحاب الفوائض المالية الصغيرة في قروض ضخمة وتجنب مشقة البحث عنهم؛
- توفير قروض بتكاليف أقل نسبيا من التمويل المباشر.

**ج- بالنسبة للوساطة ذاتها:**

تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ولكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي: [4]

- تستفيد أولى من الفائدة على القروض وتعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها، بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاتها؛

---

[1] مصطفى محمد رمضان أبو هدروس، نسيم حسن أبو جامع، **أثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص24.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] مصطفى محمد رمضان أبو هدروس، نسيم حسن أبو جامع، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] قويدري قوشيح بوجمعة، بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص178-179.

– يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة، وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة؛

– تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بتعبئة السيولة الموجودة ولكن القدرة من هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية في أداء دورها كجامعة للأموال.

**هـ– بالنسبة للاقتصاد ككل:** إن الاقتصاد يستفيد من وجود الوساطة المالية في كثير من الجوانب أهمها: [1]

– تفادي مشكلة التناقض، وعدم توافق الرغبات بين طرفي الوساطة المالية من حيث الزمان والمكان والمبلغ، حيث تعمل هذه الوساطة على دفع عجلة النشاط الاقتصادي؛

– تعبئة الموارد الخاصة للادخارات الصغيرة منها، وتحويلها إلى قروض وأموال كبيرة بعد تجميعها خدمة للاقتصاد؛

– إيجاد نوع من التمويل الذاتي للاقتصاد، وتفادي مشكلة التمويل التضخمي الذي ينتج عادة عن الإصدار النقدي الجديد، ولكن هذا يرتبط بدوره بمدى فعالية الوساطة المالية في تجميع الأموال.

## المطلب الثاني: وظائف الوساطة المالية.

من أهم وظائف الوساطة المالية نذكر مايلي:

**أ. تقديم المعلومات المالية وتحليلها:**

إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد لا يستطيعون أن يقوموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق غير مباشرة خصوصا إذا كانت لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها، ومن هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي (وهو ما لا يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته)، وستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع منخفضة جدا إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير والمتنوع من الأصول التي يجمعونها ويحللون المعلومات الخاصة بها، وفضلا عن ذلك يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها بأنفسهم، غالبا ما تصادف صحة هذا الادعاء ولو جزئيا، وحتى إذا لم يكن هذا صحيحا في بعض الحالات فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.[2]

**ب. تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة:**

هي تكاليف مترتبة على شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها وبيعها، وعليه الوسطاء الماليون يحققون وفرات اقتصادية في ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها ناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات، فبالنسبة لحجم عمليات الوسطاء كلما كان هذا الحجم كبير فإن توزيع التكاليف على هذا الحجم الكبير من الأصول، المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحدة من هذه الأوراق المباعة والمشتراة من إجمالي التكاليف

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص12.

[2] العربي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص54.

صغيرا جدا بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل واحدة من الأوراق المالية في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم لها المدخرون النهائيين بأنفسهم.

ومن ناحية عدد المرات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بعمليات شراء وبيع الأصول المالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم بها المدخرون النهائيين بنفس العمليات، فبالطبع إن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيض تكاليف القيام بها والسبب في انخفاض عدد العمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية كلما احتاج إلى السيولة بتحرير جزء من أرصدته المحسوبة في تلك الأصول، ويمكن تكرار ذلك كثيرا، عكس الوسيط المالي الذي لا يقوم بعدد كبير لهذه العمليات لأن له سيولة كافية فلا يتفاجئ عند طلبها، لذا لا يلجئ إلى البيع من أصوله بصفة مستمرة عكس الذي يقوم به المقرضون النهائيين بتكرار.[1]

**ج. توفير الائتمان وتقديمه إلى راغبيه:**

ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرين (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين والمستهلكين (الوحدات ذات العجز)، ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول المالية المباشرة، ومن الواضح أن الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وهو كما رأينا شرط لضمان نمو الدخل القومي بمعدل مستقر، ولقد كان هذا التحول في طبيعة وظيفة الوساطة المالية من الناحية العملية مقترنا بتحول على مستوى الفكر النظري أيضا، فلقد كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى القطاع المالي –بصفة عامة– على أنه مجرد قطاع محايد كل ما يقوم به هو جمع الموارد المالية ليمول بها القطاعات الإنتاجية حسب إنتاجيتها، ولقد ظل الفكر الاقتصادي أسير هذه التعاليم، حتى ظهر كينز وحاول جذب الانتباه حول أهمية القطاع المالي، حيث قرر أن التوازن العام للاقتصاد القومي لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن العام في مختلف القطاعات بما فيها القطاع المالي، فشرط التوازن العام في النظرية الكينزية هو توازن سوق النقد والمال وسوق الإنتاج وسوق العمل وفي الآونة الأخيرة ظهرت كتابات مختلفة تؤكد على أهمية السوق المالي، وتظهر بوضوح الكيفية التي يرتبط بها التطور الاقتصادي للسوق بتطوره المالي، كما تظهر ارتباط كمية النقود ورأس المال العامل من جهة بحجم الناتج القومي وثروة الأفراد من جهة أخرى.[2]

**د. توفير السيولة وتقليل المخاطر:**

---

[1] مولاي خثير صالح صابري، **تأثير القواعد الإحترازية من بازل1 إلى بازل3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة أبي بكر القايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص58.

[2] بن عزوز عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص82.

يقوم الوسطاء الماليون بخلق سيولة وهذا من يجعل المقترضين يقدموا قروضا قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمقترضين، وبالرغم عن استخدام أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل فهم يعدون المودعين بإمكانهم سحب ودائعهم في أي وقت كان، ومن ثم يتنبأ البنك بتوزيع ائتماني جيد لسحب الودائع والاحتفاظ باحتياطي صغير الحجم لمواجهة هذه السحوبات.

فإن هذا التسيير الجيد للعمل لا يستمر هكذا دائما، مثلا إذا انتشرت إشاعة بأن بنك ما في حالة إفلاس، هذا ما يؤدي إلى سحب الودائع من طرف المودعين الغير المؤمنين على نطاق واسع.

مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لدى المدخر النهائي لغرض الاستثمار لا تكفيه إلا لشراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه كبير إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية، وأراد التخلص منها قبل استحقاقها، بينما الخطر ضئيل بالنسبة للوسيط المالي نظرا لحجم الفوائض الكبير جدا الذي يمكنه من شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول وهذا ما يحقق له الأمان حتى وإن انخفضت قيمة بعض الأصول لاحتمال ارتفاع قيمة البعض الآخر وهذا ما يقصد به تدنية أو تقليل المخاطر.

وبما أن محفظة أوراق الوسيط المالي متنوعة وأنه يستخدم خبراء في التحليل المالي والائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين هذا ما يجعل حجم المخاطر المحتملة قليلة ما لا يقدر عليه المدخر نفسه.[1]

## المطلب الثالث: مؤسسات الوساطة المالية.

يمكن تقسيم مؤسسات الوساطة المالية إلى مجموعتين هما:

**الشكل رقم (04): مؤسسات الوساطة المالية**

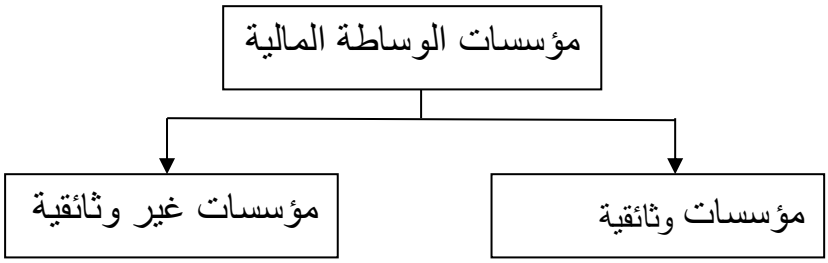


المصدر: من إعداد الطالبتين.

**أولا: المؤسسات الوثائقية:** تتمثل في (البنوك التجارية، بنوك الادخار، مؤسسات الادخار والإقراض واتحاد الائتمان).

أ. **البنوك التجارية:** ويقصد بها البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر

[1] مولاي خثير صالح صابري، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

- **خصائص البنوك التجارية:** تتسم البنوك التجارية بالعديد من الخصائص والتي يمكن استخلاصها كالتالي:[2]

– البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل البنكي لأي بلد بعد البنك المركزي؛

– تعدد البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدي، النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز البنكي لكل بلد؛

– قيام البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه؛

– اعتبار البنك التجاري مؤسسة مالية ربحية تهدف على تحقيق أقصى الأرباح من خلال المتاجرة في النقود؛

– قيام البنوك التجارية بقبول الودائع بمختلف صورها وتشكل الودائع الجارية المصدر الأكبر من مصادر أموالها كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض؛

– قيام البنوك التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكن موجودة أصلا وزيادة حجم العروض من النقود.

- **أهداف البنوك التجارية:** تتمثل أهداف البنوك التجارية فيما يلي:

**الشكل رقم(05): أهداف البنوك التجارية**

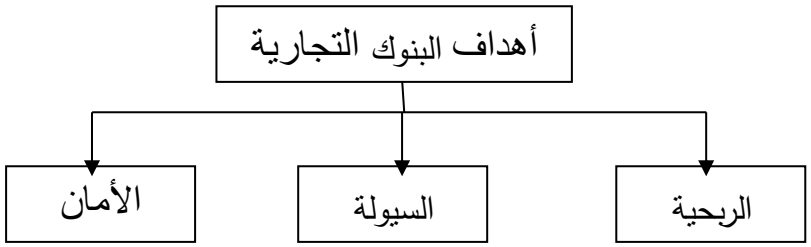


المصدر: من إعداد الطالبتين.

**الربحية:** يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك وتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك

[1] علي سعد محمد داود، **البنوك والمحافظ بالاستثمار**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص20.

[2]– روميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مجيدي أم البواقي، الجزائر، 2011–2012، ص08.

على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[1]

**السيولة:** السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك وهي تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.

بما أن الجاني الأكبر من موارد البنك المالية هي ودائع تستحق الدفع عن الطلب، لذلك ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة فمثلا يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت، لأن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة الكافية لدى البنك تزعزع ثقة المودعين ودفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[2]

**الأمان:** يتصف رأس المال البنك التجاري بالصغر مقارنة بصافي الأصول وهذا يعني صغرها وليس الأمان بالنسبة للمودعين التي تعتبر أموالهم لدى البنك من أهم مصادر تمويل استثماراته، فالبنك يستطيع تحمل خسارة تفوق رأس ماله لأن زيادتها عنه تؤدي إلى تغطيتها عن طريق اللجوء إلى رأس مال المودعين وعلى البنك تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس ماله الصغير، إلا أنه ينبغي ملاحظته هو التعارض من بين هذه الأهداف وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية ويرجع هذا التعارض إلى تعارض أهداف كل من الإدارة والمودعين، فالإدارة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة وهو ما يترك أثرا سلبيا أو عكسيا على الربحية.[3]

**ب.مؤسسات الادخار والإقراض:**

تختلف البنوك التجارية عن هذا النوع من المؤسسات من ناحية التراخيص القانونية وطبيعة الودائع والقروض الممنوحة، حيث أن قروض وودائع هذه الأخيرة تكون مؤقتة تعمل أساسا هذه المؤسسات على تعبئة الموارد المالية عن طريق قبولها لمختلف أنواع الودائع وتستخدم هذه المؤسسات الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان عقارات، غير أنه وبسبب ارتفاع معدل فائدة القروض التي تمنحها فقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة بالعائد المحقق، مما تسبب في إفلاس عدد كبير منها، الأمر الذي سمح لهذه المؤسسات بالدخول في أنشطة كانت مقتصرة على المصارف التجارية، ولهذا أصبحت هذه

---

[1]– العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006–2007، ص09 .

[2]روميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص09.

[3] منير إبراهيم هندي، رسمية قرياص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مطبعة الإشعار، مصر، 1947، ص12.

المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع لديها مثلها في ذلك مثل المصارف التجارية.[1]

**ج. اتحاد الائتمان:**

هي مؤسسات مالية عبارة عن مؤسسات تعاونية صغيرة للإقراض ثم تنظيمها لتشمل مجموعات اجتماعية معينة، فمثلا يوجد منها اتحاد الائتمان للعمال في مؤسسات معينة وتقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد المالية من الودائع التي يقدمها الأعضاء في الاتحاد في شكل مساهمات، ثم تقوم باستخدام هذه الموارد المالية بفتح حسابات إيداع جارية تتداول باستخدام الشبكات كما يمكنها تقديم قروض عقارية بجانب القروض الاستهلاكية، وتعد اتحادات الائتمان أصغر أنواع المؤسسات الودائعية ولكنها أكثر نمو في عام 1994 م كانت أصولها أربعة ونصف ما كانت عليه عام 1980 م في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

**د. بنوك الادخار:**

هي مؤسسات مالية –بنوك– تعتمد على الودائع الادخارية للحصول على الموارد المالية من أجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية، يقترب نشاط هذه البنوك من التعاونيات من حيث أن المودعين يمتلكون البنك، لكن نظرا للخسائر التي حلت بها من وراء تقديم القروض العقارية فقط، فلقد سمح لها القانون بإصدار ودائع شيكية وتقديم قروض أخرى غير القروض العقارية.[3]

**ثانيا– المؤسسات الغير ودائعية:** وتشمل ما يلي:

**أ. شركة الحماية ضد المخاطر(شركات التأمين):** تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي، وهي مؤسسات مالية تعمل كوسيط مالي من خلال تجميع فوائض الوحدات ذات الفائض في صورة أقساط التأمين وتقوم بإعادة تقلها إلى الوحدات ذات العجز من المشروعات، وتلتزم بالمقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك، فشركات التأمين ليست بحاجة للاقتراض، وإنما تبحث عن استخدامات لما يتجمع لديها من موارد في صورة أقساط التأمين وتسديد ما يترتب عليها من التزامات في صورة تعويضات.

يتكون قطاع التأمين من شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين ضد المخاطر، وتعتبر شركات التأمين على الحياة نوعا من المؤسسات المالية الوسيطة وتمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقوم بتجميع الأموال عن طريق أقساط التأمين من الأفراد المؤمن عليهم مقابل دفع مبلغ معين لورثتهم حال الوفاة، ثم تقوم باستخدام وتوظيف هذه الأموال في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة كما هو الحال لبعض

---

[1] العربي نعيمة، **أهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، جامعة زيان عشور بالجلفة، الجزائر، 2008، ص51.

[2] محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **مقدمة في أعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002–2003، ص150.

[3] العربي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص54.

وثائق التأمين على الحياة أو بأسلوب غير مباشر من خلال دفع أقساط تأمين نقل في مجموعها عن قيمة التأمين المستحق في حالة وقوع الخطر للمؤمن منه.

وعليه فإن شركات التأمين على الحياة تعمل كوسيط يقبل الأموال (الأقساط) التي يقدمها المؤمن لهم لتعيد استثمارها نيابة عنهم، ليحصل المستفيدون في النهاية على قيمة التأمين التي تتمثل في الأقساط المتجمعة مضافا إليها بعض العوائد، أو هي تستلم أقساط التأمين وتستثمرها لتغطية مدفوعات الفوائد المستقبلية، وتقرض الأموال إلى الأفراد والشركات وعادة في الأسواق المالية.

أما شركات التأمين على المخاطر فتحصل على الأموال من أقساط التامين ضد الحرائق، السرقة والحوادث، وهي مشابهة لشركات التأمين على الحياة، غير أنها تختلف عنها في أن هناك احتمالا كبيرا لاستنزاف مواردها عند حدوث الكوارث، ولذا فهي تكز استثماراتها في الأصول الأكثر سهولة مثل السندات الحكومية، أذونات الخزينة، بالإضافة إلى الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات.[1]

**ب. شركات الاستثمار:** هي شركات تتلقى الأموال من المستثمرين من مختلف قناتهم لتقوم باستثمار هذه الأموال في تشكيلات (صناديق) تلائم كل فئة من فئات المستثمرين فيها، وأما الأوراق المالية المكونة للتشكيلات التي تستثمر فيها هذه الشركات فتتكون من أوراق مالية قابلة للتداول مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة.

يتحدد نصيب المستثمر في هذه الشركات بعدد من الحصص في التشكيلة والتي استثمر فيها أمواله ويكون حق المستثمر بحصة في التشكيلة يحصل مقابلها على أسهم أو وحدات استثمارية أو شهادة دالة على ذلك، ولا يكون حقه بملكية ورقة مالية معينة ضمن التشكيلة، الأمر الذي يدفعنا للتمييز بين هذا النوع من الشركات من جهة وشركات التحويل من جهة أخرى، وذلك باعتبار أن شركات التمويل تكون مواردها المالية مما تصدره من أوراق مالية مما تحصل عليه من قروض مصرفية في حين أن موارد شركات الاستثمار تأتي مما تصدره من أوراق مالية، ويكون الاختلاف أيضا في استخدامات الأموال، إذا تقوم شركات التمويل باستثمار الأموال التي حصلت عليها على شكل قروض تقدمها لعملائها من الأفراد ومنشآت الأعمال، في حين أن شركات الاستثمار تستثمر أموالها في شراء الأوراق المالية.

كما أن تحديد مفهوم شركات الاستثمار يقتضي تمييزها على الشركات القابضة التي تهدف إلى السيطرة على الشركات التي تستثمر فيها أموالها، الأمر الذي لا تهدف إليه شركات الاستثمار التي تستثمر أموالها في تشكيلات من الأوراق المالية بهدف تحقيق عائد بدون تعريض المستثمر لمخاطر كبيرة.[2]

**ج. شركات التمويل:** وهي الشركات التي يتركز نشاطها في تقديم القروض الاستهلاكية قصيرة ومتوسطة الأجل للأفراد، وذلك لشراء السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والأثاث، كما تقدم القروض لمنشآت الأعمال.

---

[1] لعوج بن عمر، **أثر التحرير المالي على الوساطة المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص126-127.

[2] غذوان علي، منال صقرة، **إدارة المؤسسات المالية**، جامعة الافتراضية السورية، 2021، ص153.

وتحصل هذه الشركات على الأموال من خلال إصدار الأوراق التجارية والسندات والأسهم بالإضافة إلى القروض التي تحصل عليها من البنوك، وغالبا ما تنشأ هذه الشركات من قبل الشركات الإنتاجية الكبرى، لتمويل مبيعاتها.[1]

[1] مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء01، 2005، ص51-52.

## خلاصة الفصل الأول:

نستخلص في هذا الفصل بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للأزمة المالية والاستقرار المالي والوساطة المالية، أن الاستقرار المالي هو حالة يقوم فيها النظام المالي بجميع وظائفه الرئيسية بكفاءة وفعالية من خلال تخصيص كافة الموارد الاقتصادية وإدارة المخاطر للحد من الأزمات المالية الناتجة عن الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل الأسهم والسندات والودائع المصرفية...إلخ، أما الوساطة المالية فهي الربط بين أصحاب الفائض المالي مع أصحاب العجز لتلبية حاجياتهم التمويلية وبالتالي فإن للوساطة المالية دور مهم وفعال للمحافظة على الاستقرار المالي في الاقتصاد.

.

# الفصـــــــــل الثاني

## دراسة تحليلية حول
## مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر
## خلال الفترة (2020-2022)

- المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري
- المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة(2020-2022)

## تمهيد:

إن القطاع المصرفي محور أساسي في الاقتصاد والركيزة الأولى لتحديد اتجاهه ومصيره بالحكم على الوظائف التي يؤديها في الاقتصاد وخاصة أداء خدمات الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث تساهم في تدفق الأموال وتوفير السيولة لمختلف أطراف الاقتصاد، أي أن نجاح عملية الوساطة المالية المصرفية ترتبط إلى حد كبير بكفاءة النظام المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى وحدات العجز، حيث أعطت دول كثيرة من بينها الجزائر الأولوية لقطاعها المصرفي بعناية خاصة تتمثل في إدخال العديد من الإصلاحات على نظامها المالي والمصرفي قصد تفعيل الدور التنموي لعملية الوساطة في الاقتصاد ومواكبة التطورات العالمية في مجال الوساطة المالية المصرفية.

وعلى ضوء هذا سنقوم بتحليل الاستقرار الذي يؤثر على عدة مؤشرات بنكية حيث تطرقنا إلى مبحثين:

**المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري**

**المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة(2020-2022)**

## المبحث الأول: النظام المصرفي في الجزائر

شهد النظام المصرفي مشاكل عديدة بعد الاستقلال، مما استلزم إجراء إصلاحات ضرورية لرفع من الاقتصاد الوطني ومواكبة تطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، كما تما إصدار مجموعة من القوانين تسعى لتنظيمه هذا الأخير.

### المطلب الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي بعدة مراحل منذ الاستقلال نذكرها في ما يلي:

**المرحلة الأولى: (1962-1970)**

ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا قائما على التعبئة للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها، حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي وكذلك استرجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر منها: [1]

أ. **إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA):** والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 1جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.[2]

ب. **إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD):** أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية في 7ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165 ومنح صلاحيات واسعة منها تعبئة المدخرات المتوسطة وطويلة الأجل وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل طويل الأجل.[3]

ج. **إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP):** تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10أوت 1964بموجب القانون رقم 64-227 وتتمثل مهمته في جمع مدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي: تمويل البناء، الجماعات المحلية الخاصة ذات المنفعة الوطنية.[4]

---

[1] زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 126.

[2] زقرير عادل، مرجع نفسه، ص 126.

[3] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 04.

[4] صوفان العيد، مرجع نفسه، ص 04.

وقد شهدت سنتي 1966-1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر والذي نتج عنه البنوك التجارية العمومية الثلاثة والمتمثلة في:

أ. **البنك الوطني الجزائري (BNA):** والذي أنشئ في 13جوان 1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للفكر الاشتراكي والزراعي بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13جوان 1966 وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له والتي تتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968

ومن أهم أنشطة البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا إلي جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع.[1]

ب. **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** أنشأ القرض الشعبي الجزائري في 29ديسمبر من سنة 1966 الذي أعاد شغل بعض النشاطات الممارسة سابقا من طرف بعض فروع البنوك الأجنبية، إن إنشاء ثاني مؤسسة مصرفية في الجزائر جاء لإتمام مهمة أساسية تتمثل في تشجيع تنمية بعض النشاطات الخاصة وبالأساس في قطاع الحرف والسباحة.[2]

ج. **البنك الخارجي الجزائري (BEA):** تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة (5) مصارف أجنبية وهي: [3]

-القروض الليوني بتاريخ 12أكتوبر 1967 والذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.

-الشركة العامة في عام 1968

- بنك التسليف الشمالي في عام 1968
- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط كذلك في عام 1968
- وبنك باركليز الفرنسي في سنة 1968

**المرحلة الثانية (1971-1985):** ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح سنة 1971الذي يهدف إلي إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود عدد من النقائص نذكر منها:

---

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] عبد الرزاق حبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية متطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، سبتمبر 2005، ص 87.

[3] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 08.

– تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاستثمار وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط؛

– عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة؛

– وجود نزاعات على المستويين أولهما يقع على مستوى السلطات النقدية حيث كان هناك تدخل وتناقص في المهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزية ووزارة المالية وأما ثانيهما يقع على مستوى البنوك حيث لم تحترم هذه الأخيرة مبدأ التخصص وكان بعضها يتدخل في تمويل قطاعات ليست من اختصاصه.

على هذا الأساس جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 متضمنا رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حددطرق التمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ ومن بين تلك الطرق نذكر ما يلي:

– *قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛*

– *قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل: البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل* مصادرة هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبئة من طرف الخزينة العمومية والتي منح أمر تيسيرها إلي هذه المؤسسات المالية المتخصصة.

–التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات.

**أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة تتمثل في:**

- ✓ مبدأ مركزية الموارد المالية
- ✓ التوزيع المخطط للائتمان
- ✓ التوطين المصرفي الموحد
- ✓ مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية
- ✓ منح التمويل الذاتي
- ✓ تخصص البنوك.[1]

وفي بداية الثمانينيات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنك لمدة طويلة في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والذي انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)بتاريخ 13مارس 1982، بنك التنمية المحلية (BDL) في 30أفريل 1985.[2]

**المرحلة الثالثة (1986-1989):** تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات المصرفية التالية:

---

[1] مريم ماطي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 132.

[2] عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 107.

أ. **الإصلاح المصرفي سنة 1986:** سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة صياغة الجهاز المصرفي الجزائري بموجب القانون رقم 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 والقاضي بإدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وكيفية تسيير الجهاز المصرفي بصفة جديدة، وذلك عن طريق المخطط الوطني للقرض PNC، وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرسال المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية النشاط البنكي، وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية ومن أهم الأفكار التي جاء بها هذا القانون يمكن إيجازها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي الجزائري لصلاحياته كبنك للبنوك وكذلك تطبيق أدوات السياسية النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم؛
- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض مع إمكانية استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها وكذلك إمكانية منح القروض دون تحديد مدتها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده؛
- إعادة النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة، إذا أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقررها المخطط الوطني للقرض، وبالتالي تراجع دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.[1]

ب. **قانون سنة 1988 وتكييف الإصلاح:** جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 لتكييف القانون النقدي مع الإصلاحات بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 88-01 وأهم المبادئ التي جاء بها متمثلة فيما يلي:

- إعطاء البنوك الاستقلالية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو خارجية؛
- يمكن لمؤسسات القرض اللجوء إلي الإقراض.

وعليه ومن خلال التطرق لما سبق يمكن القول أن إصلاحات 1988قد أحدثت تغييرات هامة على مستوى التسيير والتنظيم في الجهاز المصرفي.[1]

[1] راشدي سماح، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 167.

## المطلب الثاني: النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض.

عرف الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا منذ سنة 1990، والذي كان نتيجة المصادقة على قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، لتبني التوجهات الجديدة والانتقال إلي اقتصاد السوق تماشيا مع التحولات الاقتصادية نحو الانفتاح الكلي بهدف وضع حد لمشاكل مديونية التضخم، التسيير الاحتكاري، تعبئة الادخار وتنظيمه عن طريق آليات السوق، ولهذا الغرض أنشأ سلطة تنظيم مستقلة مكلفة بتنفيذ هذه الأهداف ووضع المبادئ التأسيسية العملية لها: [2]

### أولا: مبادئ قانون النقد والقرض

**أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تميز النظام الاقتصادي والمالي الذي كان سائدا قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90بالغموض والخلط بين الدائرة النقدية والحقيقية، حيث أن القرارات النقدية كانت خاضعة للقرارات الحقيقة وكان كل الاهتمام ينصب على الكميات المادية فقط، وقد اعتمد قانون النقد والقرض على مبدأ الفصل بين هاتين الدائرتين، حيث أصبحت القرارات غير خاضعة لهيئة التخطيط وإنما تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية اعتمادا على الوضع النقدي السائد.

**ب- الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:** كانت الخزينة تلجأ غالبا إلي النظام المصرفي لتمويل نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملة القرض مما كان يتسبب في إحداث عملة جديدة، وهذا أدى إلى التدخل في صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تدخلات بين أهدافها التي لاتكون دوما متجانسة لكن مع هذا القانون لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية طلب القرض من البنك المركزي كما كانت في السابق، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الخزينة العمومية؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة؛
- تهيئة المحيط الملائم لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية.[3]

**ج- الفصل بين الدائرة الميزانية ودائرة القرض:** حيث لم تصبح الخزينة مسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض لتحقيق ما يلي:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض؛

---

[1] فاطمة بلجاح، **العولمة الاقتصادية وآثارا على النظام البنكي الجزائري**، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص 81.

[2] مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] خالفي وهيبة، **تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 104.

- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[1]

**د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** يجب التذكير أن قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة اسمها "مجلس النقد والقرض"، وعلى اعتبار أن في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود.[2]

**هـ- وضع نظام مصرفي على مستويين:** جاء قانون النقد والقرض ليكرس مبدأ إقامة نظام المصرفي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي واحتلاله قمة النظام البنكي، أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.[3]

## ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض 90-10إلي تحقيق ما يلي: [4]

_ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي في ذلك لأن هذا الأخير قد ولد تضخما جائحا وانحرافا غير مراقب؛

_ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

_ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛

_ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛

_ تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة. البنك المركزي؛

_ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛

---

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص132.

[2] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص158.

[3] لونيسي هدى، **إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 68.

[4] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2008-2009، ص 31.

_ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛

_ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛

_ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد؛

_ حماية الودائع؛

_ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة؛

_ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية؛

_ إدخال منتوجات مالية جديدة.

## ثالثا: الإصلاح المصرفي في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

إن الأمر 03-11 جاء تدعيما الإطار القانوني للنشاط البنكي وتقوية استقراره بعد إشهار إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري BCIA وهما من بين البنوك الخاصة التي تم إنشائهما بعد إصلاح 1990، وقد تم إصدار الأمر 03-11 في 16 أوت 2003 من طرف رئيس الجمهورية ليلغي بذلك القانون السابق وهذا ما جاءت به المادة 142تلغي جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما القانون 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990.[1]

وتمثلت الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح في النقاط التالية:

**أ- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بكفاءة:** وذلك من خلال: [2]

-الفصل في بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

-توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

-إنشاء هيئة رقابية؛

-تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتدعيمها بأمين عام.

**ب- تدعيم التشاور بين بنك الجزائر والحكومة وتدعيمها بأمين عام:** وذلك من خلال: [3]

-إثراء مضمون التقارير المالية لبنك الجزائر؛

-إنشاء لجنة مختلطة بين بنك الجزائر، وزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والديون الخارجية؛

-تمويل إعادة الإنشاء المتعلقة بالأحداث الوخيمة المحتملة التي قد يعيشها البلد؛

- ضمان اتصال ملائما للمعلومة المالية وتدفقها.

**ج- السماح بأفضل حماية للبنوك وإدخال الجمهور:** وذلك من خلال:[1]

---

[1] عباسي طلال، **دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، 2019، ص 354-355.

[2] راشدي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3] بهناس العباس، بن أحمد لخضر، **النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة ريان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص40.

-تسليط العقوبات ضد الانحرافات الناتجة عن ممارسة النشاط المصرفي؛

-منح تمويل أنشطة المؤسسات التابعة لمؤسسي أو مسيري البنك؛

-تدعيم صلاحيات تجمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتمادها من طرف بنك الجزائر؛

-تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.

**رابعا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:**

هو القانون المعدل والمتمم للأمر 03-11 صدر بتاريخ 26أوت 2010 يركز على ثلاث نقاط أساسية هما: [2]

-أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني في المحافظة على التوازن الداخلية؛

- تنظيم الأنشطة البنكية؛

- تفعيل آليات الرقابة البنكية.

ويهدف الأمر 10-04 إلي توسع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل توجيه ومراقبة الحركة النقدية بكل الوسائل الملائمة وتوزيع القروض وتنظيم السيولة إلي جانب ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته (المادة 2 من الأمر 10-4 المعدل والمتمم للأمر 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض) وأهم ما ينص عليه الأمر هو تعزيز حماية مصالح الدولة من خلال المساهمة الوطنية في رأسمال أي بنك أو مؤسسة مالية لرأس مال لا يقل عن 51%.

ويعد هذا الأمر مؤشر على التنازل الجزئي عن مبدأ استقلالية السلطة النقدية من خلال إضافة أهداف أخرى لهدف استقرار الأسعار، ووضع تشكيلة جديدة تضم ممثل عن وزير المالية ضمن لجنة الرقابة البنكية.

**خامسا_ تعديل لسنة 2017:**

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات.[3]

لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر، وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 10/17المؤرخ في2017/10/11والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي لمدة5سنوات بشراء مباشر من خزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص.

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

---

[1] راشدي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] صلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017، ص81-81.

[3] زواوي فضيلة، وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 85.

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفيذ هذه الآليات المرفقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلى كأقصى حد.

- تقدير إلى توازنات خزينة الدولة.

من أبرز الذي أتى به قانون النقد والقرض10/17المؤرخ في2017/10/11إنعرج على المادة53من الامر11/03المؤرخ في 2003/08/26والتي تنص في فقرتها على الآتي: [1]

- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية الاحتياجات التمويل للحزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات خزينة لا تتعدى 240 يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10من إجراءات السنة الفارطة؛
- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 45من الأمر11/03في فقرتها 3؛
- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

## المطلب الثالث: بنية القطاع المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية.

تلقى مسألة بناء المؤسسات المالية اهتماما ضئيلا لدى الدول في المرحلة الانتقالية للتحرير المالي، بشكل عام والتحرير البنكي على وجه الخصوص، حيث تدرج نوعية المؤسسات المالية وطبيعة هيكل القطاع البنكي عند معالجة موضوع التحرير المالي، والأزمات المالية، للوقوف على مسببات الاختلالات المالية ، انطلاقا من هيكل البنوك وفروعها وتنوع نشاطها، إذ يعتبر أحد العوامل الرئيسية المستخدمة لشرح الرابط بين التحرير المالي والأزمات المالية وعدما لاهتمام بإقامة هياكل بنكية قوية.

كما أن الاهتمام بهيكل القطاع البنكي لا يخص الدول النامية فحسب، وإنما تركز الدول النامية على بنية القطاع البنكي لتفعيل آليات تحويل الموارد المالية داخل السوق المالي، لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهو ما يفرض تبني قواعد تنظيمية أشد صرامة في القطاعات البنكية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك ما يفرض رقابة إشرافية على النظام المالي من أجل تحقيق السلامة البنكية انطلاقا من هيكل بنكي متنوع ومترابط.[2]

### 1-هيكل النظام البنكي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من:

-20 بنكا تجاري، منها 6 بنوك عمومية، و14بنك خاص؛

-09 مؤسسات مالية منها مؤسسة مالية واحدة خاصة.

---

[1] محمد هاني، ياسين مراح، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون 17-10**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد04، 2008، ص 132-134.

[2] صلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، مرجع سبق ذكره، ص82.

ويمثل الشكل الموالي الحالي للنظام المصرفي الجزائري والمكون من بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية.

**الشكل رقم(06): هيكل النظام البنكي الجزائري**

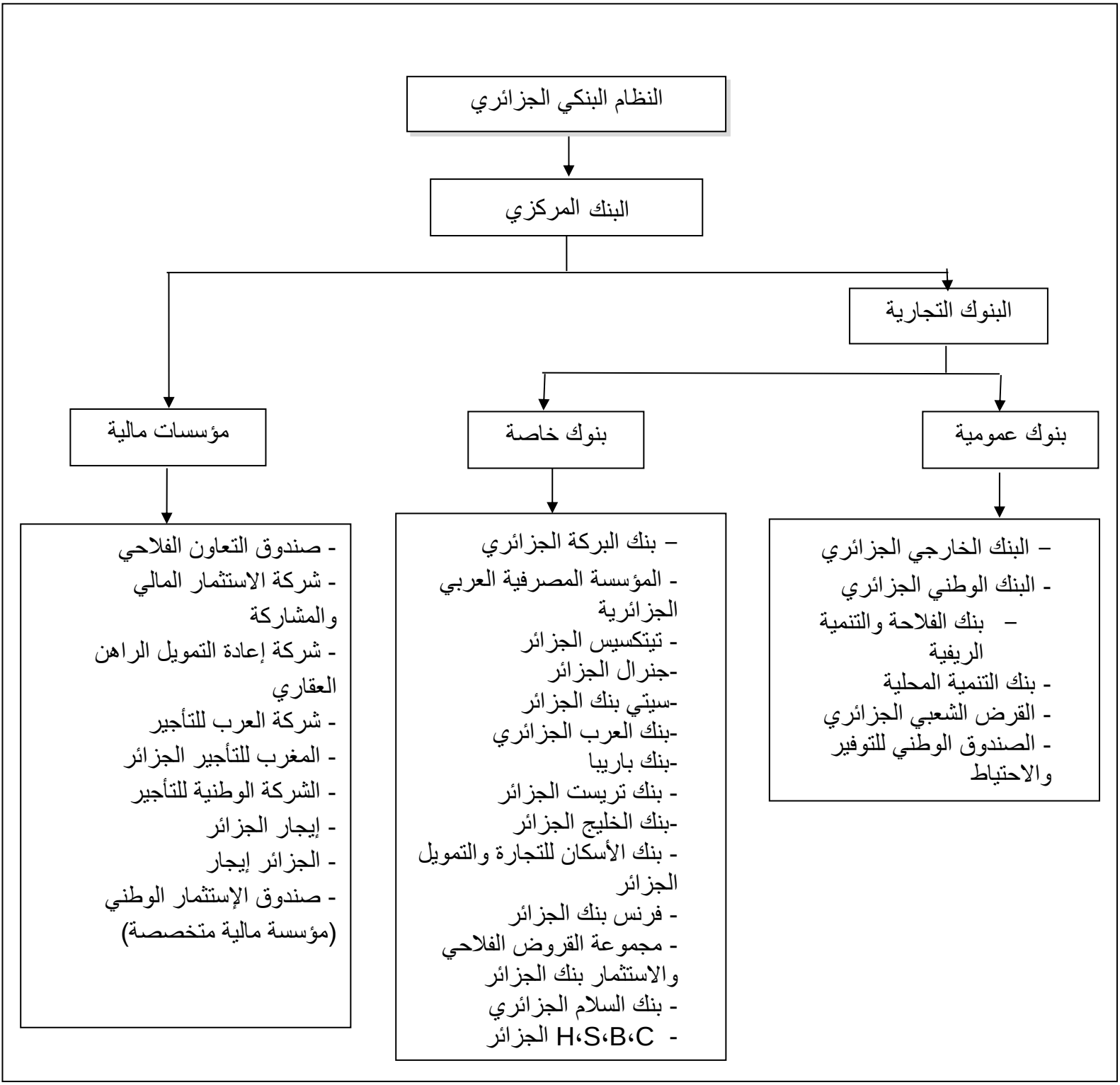


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مجلة خليفة عزي وأخرون، 2021، ص313-314.

# المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة 2020-2022:

من أجل أن يتم تسليط الضوء على الوساطة المالية قمنا في هذا المبحث بتحليل مؤشراتها:

## المطلب الأول: الودائع المصرفية:

تصنف الودائع في الجزائر إلى ودائع تحت الطلب وودائع لأجل ومجموع الودائع والتي تتشارك فيها كل من حصة البنوك العمومية والخاصة، والجدول أسفله يوضح ذلك.

**الجدول رقم (01): تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية**

| الودائع حسب القطاع | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الودائع تحت الطلب** | 4499.0 | 4880.5 | 4313.0 | 4159.1 | 5230.9 |
| المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى | 2285.5 | 2531.7 | 2035.9 | 1674.0 | 24559.7 |
| المؤسسات الخاصة | 1132.04 | 1340.8 | 1266.6 | 1408.1 | 1559.7 |
| الأسر والجمعيات | 541.6 | 621.9 | 562.1 | 620.1 | 678.2 |
| آخرون | 539.5 | 386.0 | 448.4 | 456.9 | 537.7 |
| **الودائع لأجل خاص** | 4708.5 | 5232.6 | 5531.4 | 5757.8 | 6457.2 |
| المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى | 1162.7 | 1355.5 | 1639.2 | 1516.8 | 1762.2 |
| المؤسسات الخاصة | 446,2 | 507.4 | 491.2 | 608.2 | 762.4 |
| الأسر والجمعيات | 3001.4 | 3254.2 | 3369.5 | 3595.5 | 3885.2 |
| آخرون | 98.1 | 115.5 | 31.5 | 37.3 | 47.7 |
| الودائع كضمان | 1024.7 | 809.6 | 795.0 | 839.1 | 803.9 |
| **إجمالي الموارد المجمعة** | 10232.2 | 10922.7 | 10639.5 | 10756.0 | 12492.0 |
| حصة القطاع العام | %40.24 | %40.44 | %93.25 | %33.86 | %37.99 |
| حصة القطاع الخاص | %59.76 | %59.56 | %60.75 | %66.14 | %62.01 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

نلاحظ من خلال الجدول، يتبين لنا على المستوى القطاع الاقتصادي عرفت الودائع تحت الطلب حسب القطاع المؤسساتي (المؤسسات العمومية والهيئات العمومية الأخرى) إجمالي الودائع بزيادة قدرها 32.2% نهاية ديسمبر 2021، حيث شهدت كذلك ارتفاع بنسبة 22.4% في سنة 2017 و7.6% في سنة 2018 ونجد انخفاض كل منهما بنسبة 5.5%و13.2% على التوالي في سنتي 2019-2020 ، حيث

انتقلتمن3765.4إلى 3689.1 مليار دينار سنتي 2018-2019 على التوالي وخلال نهاية سنة 2020 انتقلت ب3190.7 مليار دينار مقابل 4217.5 مليار دينار في أواخر 2021 وتجسد 38% من إجمالي الودائع المصرفية مقابل 33.9% نهاية سنة 2020 وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة الكبيرة للودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية بنسبة 9.3% في نهاية 2018 مقابل انخفاض قدره 19.7% في 2019، حيث في أواخر 2021 شهدت ارتفاع بنسبة 46.7% مقابل انخفاضبنسبة17.8%في نهاية 2020أما بالنسبة للودائع لأجل للمؤسسات العمومية والهيئات العمومية الأخرى فقد سجلت زيادة كبيرة بما يعادل 4.1% و 34.7 % في نهايتي2018_2019، كما انخفضت في سنة 2020 بنسبة 7.5% مقابل زيادة كبيرة بنسبة 16.2% في عام 2021.

حيث انتقلت حصة هذه الودائع من إجمالي الودائع للقطاع العام من 32.5% في نهاية 2018 إلى 44.7% في 2019، بنمو قدر ب 12.2% وكما انتقلت بنسبة 47.5% سنة 2020 إلى 41.8% في نهاية عام 2021 بتراجع ب 5.8%.

أما من ناحية القطاع الاقتصادي الخاص عرفت الودائع المجمعة لدى القطاع الخاص ( المؤسسات الخاصة ، الأسر والجمعيات ) فقد شهدت نمو قدر ب4.9%و11.8% نهاية سنتي 2017_2018 على التوالي مقابل تراجع طفيف ب0.6% في نهاية 2019 وكذلك نلاحظ ارتفاع قدرب9.5% 10.5% في أواخر عامي 2020_2021 على التوالي، حيث انتقلت حصة هذه الودائع في إجمالي الودائع التي تمت بتجميع الأعمال المصرفية من 59.4% في نهاية 2017 إلى 60.3% في نهاية 2018، لتبلغ 60.7% في نهاية 2019 ونسبة 66.1% في سنة 2020 مقابل 62% في سنة 2021 وحسب الاستحقاق تم تسجيل تطورات إيجابية في كل من السنوات التالية 2017 بنسبة 2.6%و2018 بنسبة 17.2% و10.9% مقابل انخفاض قدره 4.1% في 2021 كما سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف القطاع الخاص بازدياد بنسبة 10.3% نهاية 2021، خص الانخفاض في الودائع تحت الطلب كل من المؤسسات الخاصة بانخفاض ب5.5% في سنة 2019 مقابل زيادة قدرها 18.4%في سنة 2018، وكما لامست زيادة في سنة 2020_2021 بنسب 11.2%_10.8% على التوالي وكذلك الأسر والجمعيات انخفضت ب9.6% في سنة 2019 مقابل زيادة ب: 14.8% في 2018 ، حيث ارتفعت في سنتي 2020 و2021 بنسب قدرت ب10.3%و9.4% على التوالي.

وفيما يتعلق بالودائع لأجل التي يتم تحصيلها من قبل المؤسسات القطاع الخاص فقد شهدت نمو في سنة 2018 بنسبة 13.7% مقابل تراجع ب3.2% في نهاية 2019، حيث ارتفعت بشكل حاد بنسبة 23.8%25.4% في نهايتي عامي2020_2021على التوالي، ومن ناحية أخرى انخفضت الودائع لأجل التي تم تحصيلها من قبل الأسر والجمعيات في سنتي 2017_2018 ب4.1%و8.4% على التوالي مقابل ارتفاع في السنوات التالية: 2019 بنسبة 3.5% وفي 2020 بنسبة 6.6% وفي سنة 2021 بنسبة 8.1% وانتقلت من 3001.4 مليار دينار نهاية 2017 إلى 3254.2 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 3369.5مليار دينار

في أواخر 2019 إلى 3595.5 مليار دينار في نهاية 2020 لتصل إلى 3885.2مليار دينار في عام 2021من إجماليها، حيث وصلت الودائع لأجل القطاع الاقتصادي الخاص 3761.6و3860.7 مليار دينار خلال سنتي 2018-2019 على التوالي ويقدر النمو ب2.6% في سنة 2019 مقابل 9.1% في 2018 وخلال نهايتي سنتي 2020-2021 بلغت 4203.7و4647.6 مليار دينار على التوالي بنمو قدر ب 10.6% مقابل8.9% في سنة2020.

أما بالنسبة لسنتي 2019_2021 يتفرع فيها إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك كالآتي 37.5% المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى مقابل 37.2% في عام 2018 حيث بلغت في سنة 2021 36.1% مقارنة بـ 32.2% في عام 2020، وبالنسبة المؤسسات الخاصة تبلغ 17.9% في 2019 مقابل 18.3% في سنة2018أي أنها وصلت 20.3% في سنة 2020 مقابل 19.9% في 2021و 39% للأسر والجمعيات في سنة 2021 مقابل 42.5% نهاية 2020، بالنسبة لهيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد والتأمين و المؤسسات الخاصة المنظمة الغير ربحية التي تخدم الأسر والإدارة المحلية بنسبة 4.7% في سنة 2019 مقابل 6.2% في 2018 و5% بنفس الحصص في سنة 2020_2021.

**الشكل رقم( 07 ): تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية**

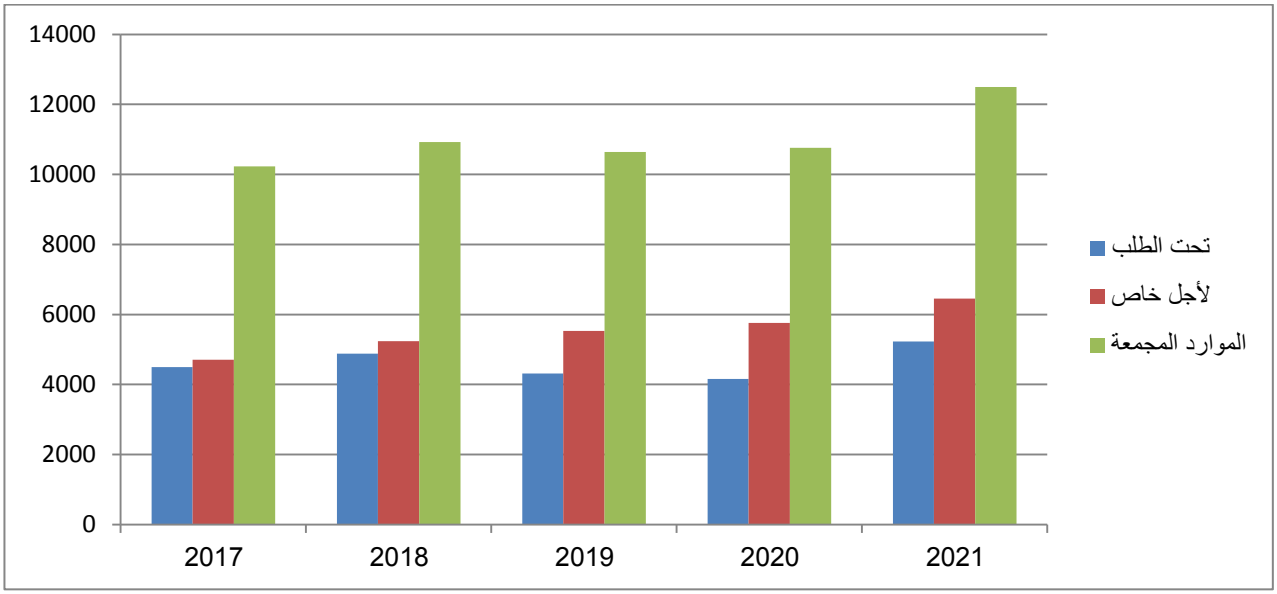


**أولا- نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر:** يقيس هذا المؤشر مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد.

**الجدول رقم (02): نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة (2017-2021)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1مجموع الودائع (مليار دج) | 10232.2 | 10922.7 | 10639.5 | 10756.0 | 12492.0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2الناتج المحلي الخام (مليار دج) | 18876.2 | 20452.3 | 20501.1 | 18383.8 | 22021.5 |
| 2/1 الميل المتوسط للودائع | %54.20 | %53.40 | %51.90 | %58.50 | %56.72 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

وفي ما يتعلق بميل متوسط الودائع هناك مؤشر يكشف عن قدرة البنوك وفعاليتها على جاذبية الودائع وتعبئتها وحصتيها من الناتج المحلي الخام ومن خلال نتائج الجدول وتعديلاته نلاحظ تذبذب في الميل المتوسط من سنة 2017 إلى سنة 2021وتتضح قيمة هذا المؤشر أي لم يتجاوز في متوسطه 54% من الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة وفي هذا النطاق يعني أن بنوك القطاع المصرفي غير قادر على استقطاب الموارد المتوفرة في السوق لابد السوق الموازي وأن الأوعية الادخارية المعتمدة خاصة لفترة ما وليست جذابة ومغرية لأصحاب المال.

**الشكل رقم( 08): نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة (2017-2021)**

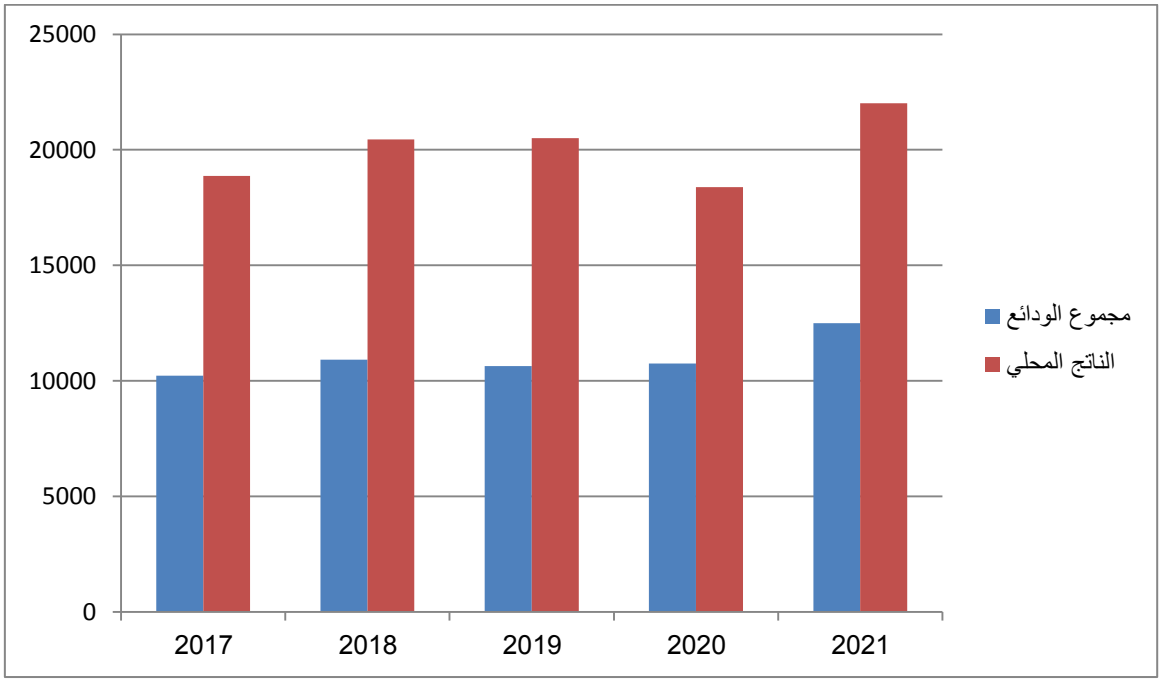


**ثانيا- نسبة الودائع إلي إجمالي القروض:** يقوم بتغطية النشاط الائتماني من خلال الموارد التي تم تجميعها ويعتبر من أهم مؤشرات قياس البنوك على تغطية هذه الأخيرة .

**الجدول رقم (03): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2017-2021)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الودائع/ | %115.2 | %109.5 | %98.00 | %96.20 | %126.99 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| القروض | | | | | |
| نسبة الودائع لآجل/ القروض | %53.03 | %52.46 | %50.95 | %51.49 | %56.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الودائع على القروض قدرت في سنة 2017 ب 115.2 % ثم انخفضت في كل من سنة 2018 و 2019 و2020 بالترتيب التالي ( 109.5%.98.00 %96.20.%) ثم ارتفعت مجددا في سنة 2021 بنسبة 126.99% أما فيما يخص نسبة الودائع لأجل على القروض فشهدت تذبذبا في النسب حيث بلغت في سنة 2017 53.03% أما في 2018إنخفضت بنسبة 0.57% وفي السنة 2019 و2020فتراجعت النسبة إلي 50.95% و 51.49% ثم عادت لترتفع هاته الأخيرة لتصل56.6% في سنة 2021.

**الشكل رقم(09): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2017-2021)**

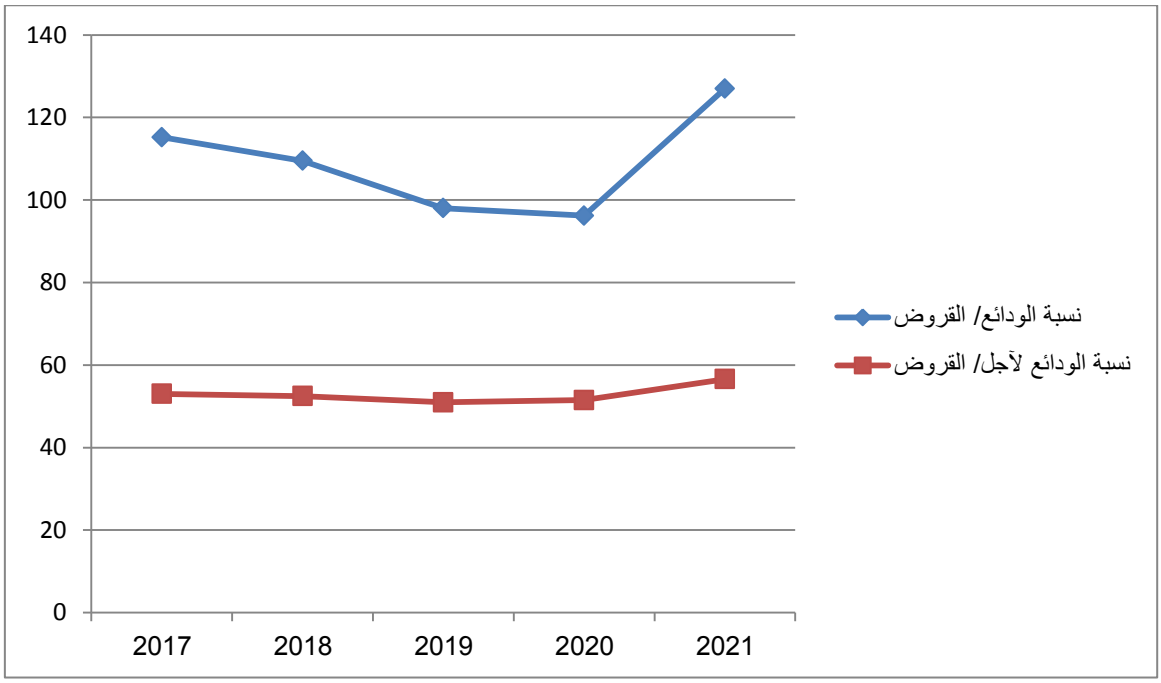


## المطلب الثاني: القروض المصرفية

يوضح الجدول التالي قروض الموجه للقطاع العمومي والقطاع الخاص وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

**الجدول رقم (04): تصنيف القروض المصرفية(بعد استثناء وإعادة شراء القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية)**

| القروض المصارف /القطاعات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **القروض الموجهة للقطاع العمومي** | 4311.8 | 4944.2 | 5636.6 | 5793.3 | 4262.6 |
| المصارف العمومية | 4302.3 | 4934.7 | 5627.1 | 5778.5 | 4243.2 |
| القروض المباشرة | 4154.0 | 4786.0 | 5478.6 | 5630.9 | 4095.5 |
| شراء السندات | 148.3 | 148.7 | 148.5 | 147.7 | 147.7 |
| المصارف الخاصة | 9.5 | 9.5 | 9.5 | 14.8 | 19.4 |
| القروض المباشرة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| شراء السندات | 9.5 | 9.5 | 9.5 | 14.8 | 19.4 |
| **القروض الموجهة للقطاع الخاص** | 4566.1 | 5029.9 | 5219.1 | 5386.9 | 5574.0 |
| المصارف العمومية | 3401.7 | 3701.4 | 3918.7 | 4093.6 | 4169.8 |
| القروض المباشرة | 3401.7 | 3701.4 | 3918.7 | 4093.6 | 4169.8 |
| شراء السندات | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| المصارف الخاصة | 1164.4 | 1328.5 | 1300.4 | 1293.3 | 1404.2 |
| القروض المباشرة | 1164.4 | 1328.5 | 1300.4 | 1293.3 | 1404.2 |
| شراء السندات | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **مجموع القروض الممنوحة (صافي من القروض المعاد شراؤها)** | 8877.9 | 9974.0 | 10855.6 | 11180.2 | 9836.6 |
| حصة المصارف العمومية | %86.78 | %86.59 | %87.93 | %88.30 | %85.53 |
| حصة المصارف الخاصة | %13.22 | %13.41 | %12.07 | %11.71 | %14.47 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

يبين الجدول أعلاه تطور القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد بنسبة12.35% في سنة 2017مقابل 12.4% في سنة 2018 إلى 8.8% سنة 2019، أما في سنة 2020 شهدت نمو طفيف بنسبة 12.99% ثم تراجعت بنسبة12.02%في سنة 2021، حيث انتقلت من (8877.9، 9974.0، 10855.6، 11180.2، 9836.6) مليار دينار، خلال السنوات التالية (2017، 2018، 2019، 2020، 2021) على التوالي.

حيث شهدت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد سنة 2021 مع احتساب المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، ارتفاع بنسبة 5.67% مقارنة بنسبة 2020 (11816.3 مليار دينار)، حيث أن الخزينة العمومية قد أعادة شراؤها في نهاية 2021 بمبلغ 1977.1 مليار دينار من القروض المشتركة طويلة الأجل من المصارف العمومية مقابل سندات بآجال استحقاق تتراوح بين 10و 15 عاما.

كما دونت قائمة القروض الممنوحة للقطاع العام بعد تقديم القروض المشتركة، حيث قلت بنسبة 26.42% في عام 2021 للوصول إلى 4262.6 مليار دينار، بما في ذلك المبالغ المستوردة أي ارتفعت حصتها من إجمالي القروض بنسبة 48.6% في 2017 إلى 49.6% في 2018 إلى 51.9% في 2019 إلى 51.8% في 2020 وانخفضت في سنة 2021 بمقدار 8.49% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغت القروض الممنوحة للقطاع العمومي وبشكل رئيسي من قبل البنوك العامة وباستثناء استرداد الديون 4243.2 مليار دينار في أواخر سنة 2021 مقابل 5778.5 مليار دينار نهاية سنة 2020بانخفاض قدره 26.57% بعد ارتفاع وصل إلى 2.69% سجلت في عام 2020.

أي أن قائمة مجموع القروض التي تقدمها البنوك الخاصة لفائدة القطاع العمومي لاتزال هامشية، فقد بلغت في السنوات التالية(2017-2018-2019)9.5 مليار دينار أما في سنة 2020 14.8 مليار دينار مقابل 19.4 مليار دينار في 2021 مسجلا بذلك ارتفاعا جديدا مقدرا بنسبة 31.58 % في سنة 2021 بعد أن حققت خلال عام 2020نسبة ً55.92%.

ومن ناحية أخرى ازدادت قائمة القروض الموجهة للقطاع الخاص من 4566.1 مليار دينار في سنة 2017 إلى 5029.9 مليار دينار في سنة 2018 إلى 5219.1 مليار دينار في سنة 2019 إلى 5368.9 مليار دينار لتصل في سنة 2021 إلى 5574.0 مليار دينار بنسبة 3.47% من خلالها ارتفع القطاع الخاص وهذا راجع لإعادة شراء إجمالي القروض من قبل الخزينة العمومية في البنوك العمومية. وقفز نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص في سنة 2021 ب: 56.68% مقارنة بالسنوات الماضية(2017، 2018، 2019، 2020)منها 10.17% موجهة للقطاع الخاص بنسبة 48.19% سنة 2020، منها 8.19%للأسر.

أما فيما يخص القروض الممنوحة للقطاع الخاص من جهة البنوك العمومية، فقد ازدادت بشكل طفيف من سنة 2017 إلى سنة 2020 حيث انتقلت بترتيب التالي(3401.7، 3701.04، 3918.7، 4093.6) مليار دينار لتبلغ 4169.8 مليار دينار في سنة 2021، أما بالنسبة للقروض الممنوحة من جهة المصارف الخاصة انتقلت من 1164.4 مليار دينار في سنة 2017 إلى 1328.5 مليار دينار سنة 2018 إلى 1300.4 مليار دينار سنة 2019 إلى 1293.3 مليار دينار سنة 2020 لتبلغ في سنة 2021 1404.2 مليار دينار.

**الشكل رقم(10): القروض المصرفية حسب القطاعات**

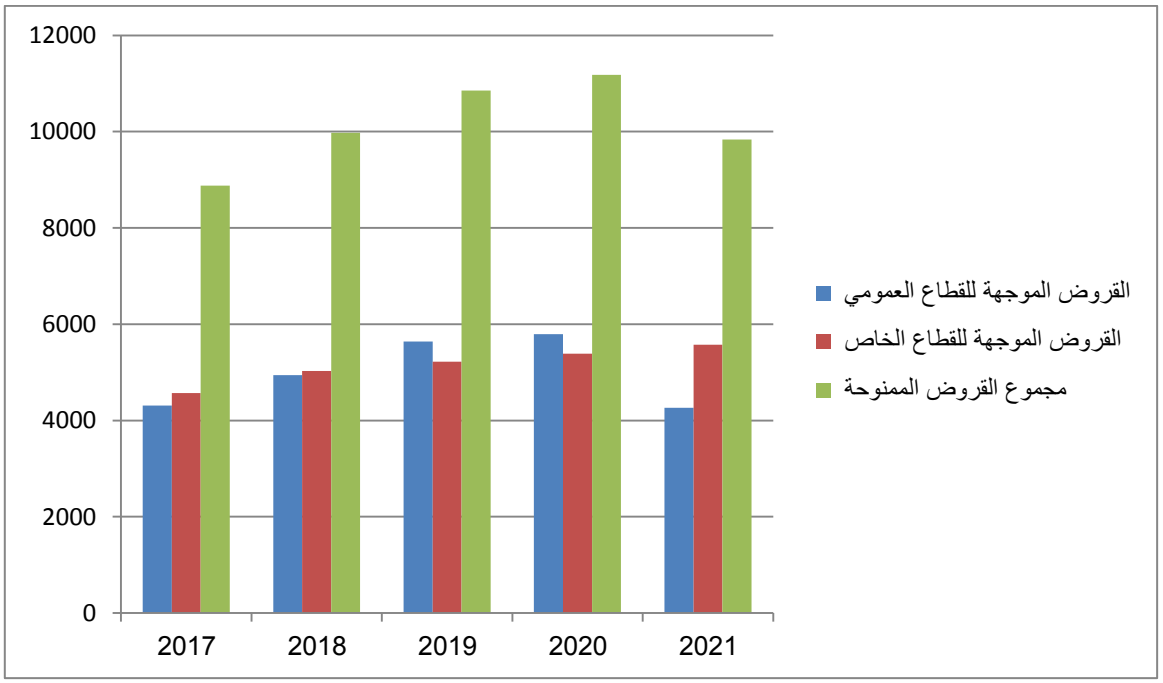


**أولا- نسبة القروض إلى إجمالي الناتج الداخلي:** تهدف إلى تغطية حاجة المؤسسات للائتمان من الموارد التي يتم تجميعها ويعتبر أحد أبرز مؤشرات القياس

**الجدول رقم (05): نسبة القروض من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة(2017-2021)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1مجموع القروض (مليار دج) | 8877.9 | 9974.0 | 10855.6 | 11180.2 | 9836.6 |
| 2الناتج المحلي الخام (مليار دج) | 18876.2 | 20452.3 | 20501.1 | 18383.8 | 22021.5 |
| 2/1 نسبة القروض إلى الناتج الخام | %47.03 | %48.76 | %52.95 | %60.81 | %44.66 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال الجدول أعلاه نستخلص مايلي: شهد تزايد مستمر في مجموع القروض من سنة 2017 إلى سنة 2020 مقابل انخفاض في سنة 2021، أما بالنسبة للناتج المحلي الخام عرف ارتفاع من سنة 2017 إلى سنة 2019 يقابله انخفاض في سنة 2020 ثم زيادة في سنة 2021 وهذه الزيادة ناتجة عن تنفيذ برامج استثمارية، حيث في نهاية 2019 ظهرت جائحة كورونا مما تسبب في توقف المؤسسات الاقتصادية وتوقف التجارة الخارجية مما أدى إلى توقف المؤسسات المالية وسحب أصحاب رؤوس الأموال مدخراتهم من البنوك مما سبب له بالعجز عن التقدم.

**الشكل رقم(11): نسبة القروض من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة(2017-2021)**

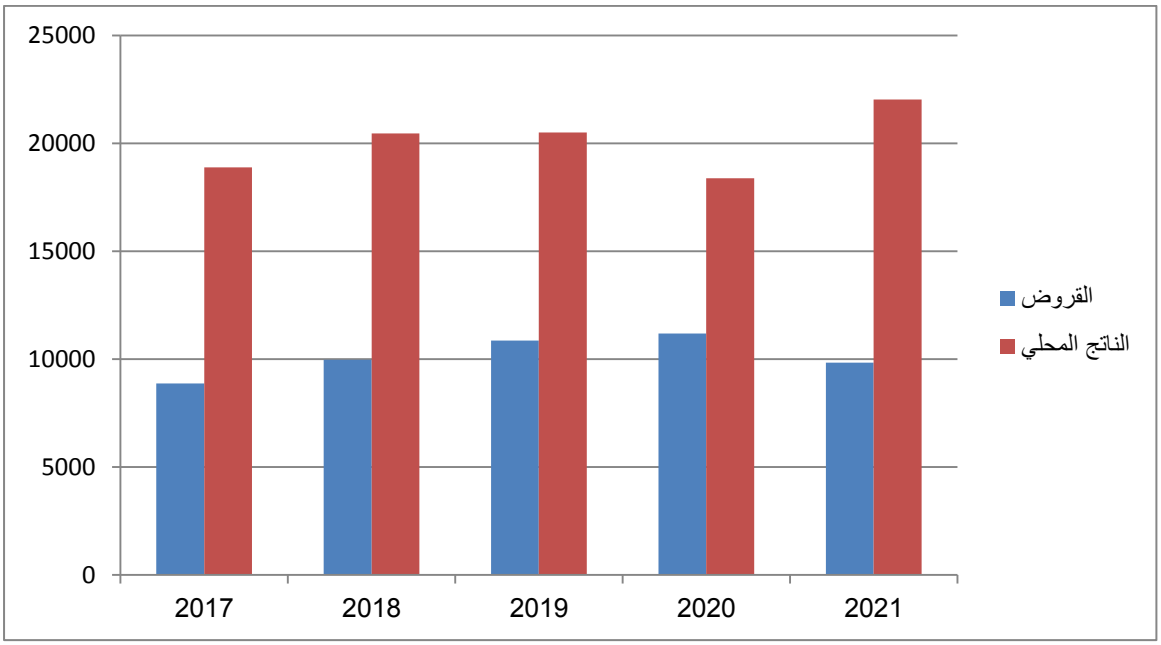


**ثانيا- حجم الإقراض المصرفي:** القروض مصدر رئيسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمحرك الأساسي للوساطة البنكية في الجزائر، نظرا لمحدودية نشاط السوق يرتكز التمويل في الجزائر على القطاع المصرفي، وبالتالي يتضح لنا من خلال الجدول أدنى طابع نشاط الإقراض الموجه للاقتصاد التي قامت به البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

**الجدول رقم (06): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال فترة (2017-2021)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| قروض القطاع العام | 4311.8 | 4944.2 | 5636.6 | 5793.3 | 4262.6 |
| قروض القطاع الخاص | 4566.1 | 5029.9 | 5219.1 | 5386.6 | 5574.0 |
| إجمالي القروض | 8877.9 | 9974.0 | 10855.6 | 11180.2 | 9836.6 |
| حصة البنوك العمومية | %86.8 | %86.6 | %87.9 | %88.3 | %85.5 |
| حصة البنوك الخاصة | %13.2 | %13.4 | %12.07 | %11.7 | %14.4 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول(06)، التوسع في القروض لمواجهة الاقتصاديات حيث تشمل كل من القروض العامة والخاصة والنسب المختلفة لكل منهم، حيث كانت قروض القطاع الخاص تفوق قروض القطاع العام بمتوسط قدره: 5155.2 و4989.7 على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة ورغبتها وكذلك غياب الأسواق المالية الذي أثرت على هذا المسعى، أما بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة شهدت سيطرة البنوك بمتوسط قدر ب: 87.2% في البنوك العمومية فيما نجد أن البنوك الخاصة لم تتجاوز 12.96% برغم من سعي السلطات النقدية إلى إنتاج سياسة السوق المصرفية كما لازلنا نجد

النظام المصرفي الجزائري يغلب عليه الطابع العمومي ولعلى السبب الرئيسي في هذا الفرق هو ارتكاز الاقتصاد الوطني على المحروقات.

**الشكل رقم(12): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة(2017-2021)**

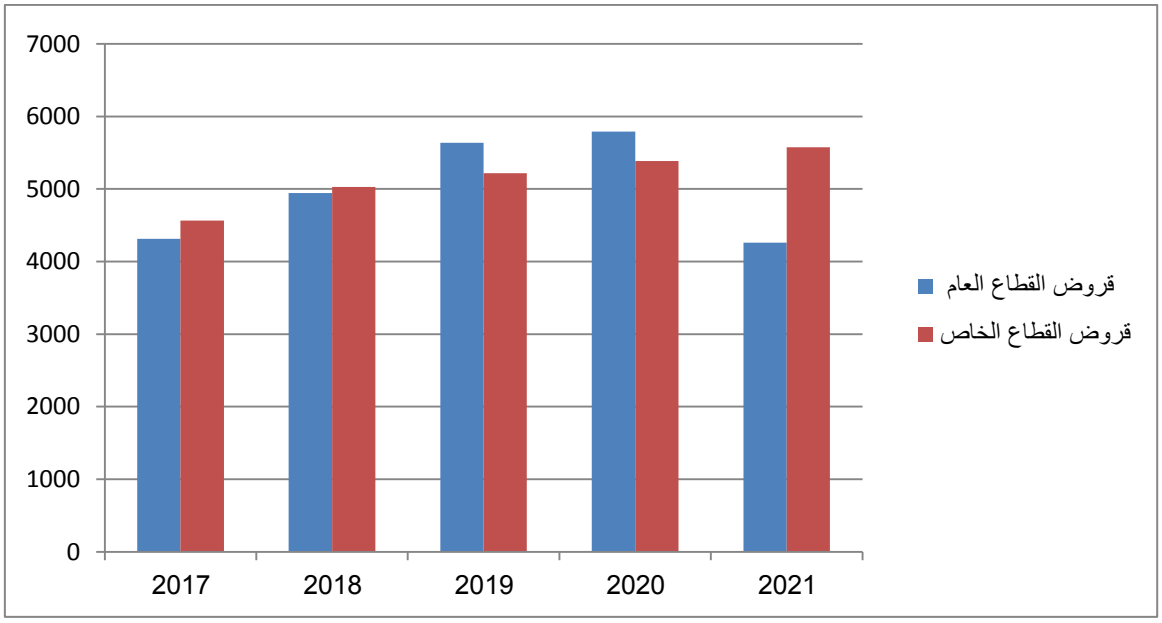


## المطلب الثالث: مؤشرات الربحية.

**أولا- نسبة سيولة الاقتصاد:** من خلال تفعيل دور البنوك في تعبئة المدخرات والترشيد الكفء لها من خلال توزيعها المدروس والممنهج سعت السلطات المالية من خلال الإصلاحات إلى تحسين الوساطة المالية.

**الجدول رقم (07): نسبة الكتلة النقدية $M_2$ إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة (2017-2021)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الكتلة النقدية ($M_2$) | 14974.6 | 16636.7 | 16506.6 | 17659.6 | 20087.5 |
| PIB | 18876.2 | 20452.3 | 20501.1 | 18383.8 | 22021.5 |
| $M_2$/ PIB | %79.3 | %81.3 | %80.5 | %96 | %91.2 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

يتجلى لنا من خلال الجدول(07) مدى تأثير الكتلة النقدية $M_2$ على السيولة الاقتصادية، ففي سنة 2018 سجلت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الخام ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة بحيث قدرت ب 81.3% وتراجعت هاته الاخيرة في 2019 بنسبة0.8% وهذا التراجع سببه التغييرات السياسية التي شهدتها الجزائر وظهور وباء كورونا، أما في سنة 2020 شهدت ارتفاع كبير بنسبة 96% وهذا راجع لتقلبات أسعار النفط في

الأسواق الدولية أما في ما يتعلق بسنة 2021 فسجل انخفاض طفيف في النسبة، وهذا ناتج عن سياسات الدعم الحكومي ورفع الأجور.

**الشكل رقم(13) نسبة الكتلة النقدية $M_2$ إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة (2017-2021)**

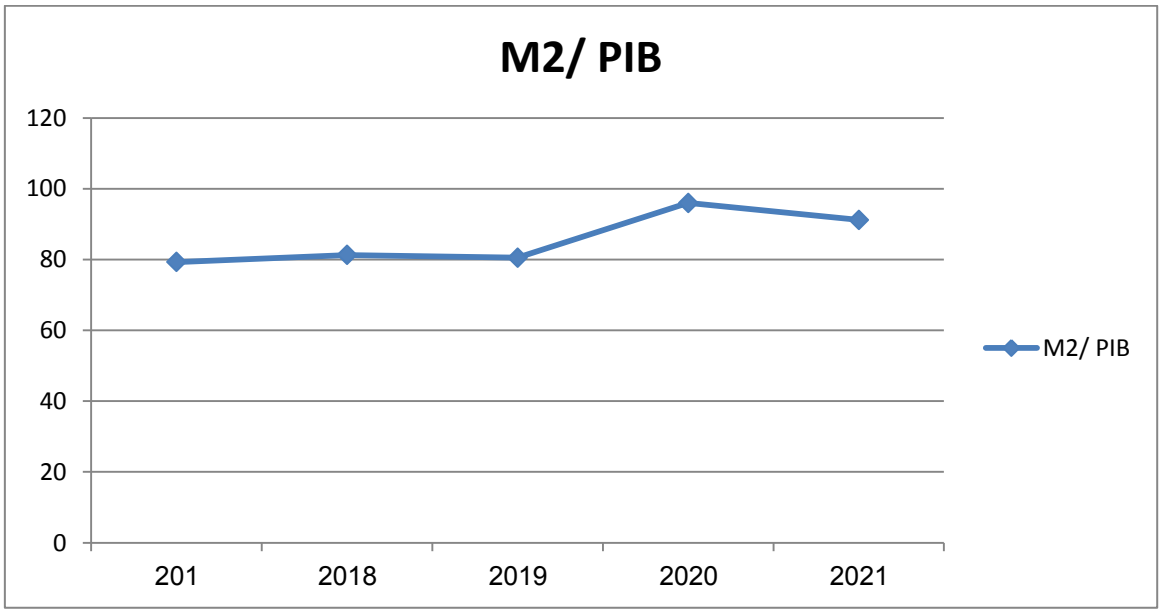


**ثانيا- ملاءة القطاع المصرفي:** يعتبر مؤشر لقياس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة ذات الصلة بنشاطاتها.

**الجدول رقم (08): مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| | المصارف العمومية | | | | |
| نسبة الملاءة الكلية | %19.58 | %19.24 | %17.81 | %18.95 | %22.26 |
| نسبة الملاءة القاعدية | %14.33 | %14.43 | %13.47 | %14.58 | %17.64 |
| | المصارف الخاصة | | | | |
| نسبة الملاءة الكلية | %18.92 | %18.20 | %18.90 | %20.29 | %19.99 |
| نسبة الملاءة القاعدية | %18.14 | %17.43 | %18.17 | %19.46 | %19.16 |
| | القطاع المصرفي | | | | |
| نسبة الملاءة الكلية | %19.45 | %19.05 | %17.99 | %19.17 | %21.82 |
| نسبة الملاءة القاعدية | %15.03 | %14.98 | %14.26 | %15.38 | %17.93 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي في سنة 2017 ارتفعت ب 14.4%مقابل انخفاض في سنتي 2018-2019ب 19.1% و18.0% على التوالي، كما شهد تحسنا ملحوظا في سنة 2021 حيث بلغت 21.82% مقابل 19.17% في نهاية عام 2020، كما كان هذا التطور في

إجمالي الملاءة للقطاع المصرفي ناتج عن التحسن في ملاءة البنوك العمومية بسبب انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7.3% من جهة ساهمت في التغيير في زيادة 1.51% في الملاءة الكلية ومن ناحية أخرى زيادة قدرها5.5% في رأسمال التنظيمي حيث ساهم بارتفاع 1.06% في التغيير بنفس النسبة (إجمالي الملاءة) بشكل عام هذه التغيرات لها أثر إيجابي قدره 2.65% على نسبة الملاءة الكلية، كما كانت نسبة الملاءة القاعدية للنظام المصرفي في السنوات الثلاث الماضية 2017ب: 15.03%و2018ب: 14.98%و2019ب: 14.26%ووصلت هذه النسبة في سنتي2020-2021ب: 15.38%و17.93%على التوالي وترجع هذه الزيادة إلى زيادة رأس المال القاعدي ب 8.0% مصحوب بانخفاض المخاطر المرجحة ب 7.3% كما هو الحال في سنة 2020، فقد عرفت البنوك العامة في سنة 2017 نسبة 19.58% مقابل انخفاض في سنتي 2018-2019 بنسب 19.24% 17.81%على التوالي وفي سنة 2021 سجل ارتفاع في نسبة الملاءة المالية مع مراعاة الحد الأدنى للوصول إلى 22.26% من حيث نسبة الملاءة الإجمالية مقابل 18.95% في عام 2020 ومن حيث نسبة الملاءة القاعدية 14.33% في سنة 2017 يصاحبها انخفاض في سنة 2019مقارنة بالسنة السابقة بنسبة0.96%وزيادة في سنة 2021 بنسبة 17.64%مقابل 14.58% في سنة 2020 ونتيجة هذا التحسن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية في عامي 2020-2021 ولاسيما برنامج إعادة تمويل الخاص، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فكانت نسبة الملاءة الكلية في 2017 بمقدار 18.92% ثم انخفضت لتصل إلى 18.20% في 2018 ثم ارتفعت هاته النسبة في 2019 بمقدار0.7%أما في 2020 فكانت نسبتها 20.29% ثم شهدت هذه النسبة تراجع طفيف في سنة 2021 بمقدار 0.3%أما في ما يتعلق بنسبة الملاءة القاعدية فكانت في سنة 2017 18.14% ثم انخفضت لتصل إلى 17.43% في 2018 وفي السنة الموالية ارتفعت هاته الأخيرة إلى 18.17% ثم في سنة 2020 قدرت نسبة الملاءة القاعدية ب: 19.46% ثم تراجعت في المخاطر المرجحة ب8% التي تفوق بقليل الزيادة في الأموال الخاصة ب7% بما في ذلك بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة النظامية.

**ثالثا- سيولة القطاع المصرفي:** يعتبر أبرز المؤشرات القياسية في البنوك بسبب قدرته على مواجهة الالتزامات المالية للمودعين بدرجة أساسية وبقية الالتزامات الأخرى.

**الجدول رقم (09): نسب سيولة المصارف**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| | **المصارف العمومية** | | | | |
| الأصول السائلة/ إجمالي الأصول | %21.88 | %18.42 | %14.21 | %10.34 | %35.66 |
| الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل | %52.17 | %46.30 | %42.24 | %31.54 | %109.64 |
| | **المصارف الخاصة** | | | | |
| الأصول السائلة/ إجمالي الأصول | %33.11 | %28.52 | %27.31 | %30.29 | %35.29 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل | %60.58 | %53.61 | 52.45% | %59.46 | %68.90 |
| | **القطاع المصرفي** | | | | |
| الأصول السائلة/ إجمالي الأصول | %23.51 | %19.84 | %15.97 | %13.11 | %35.74 |
| الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل | %53.70 | %47.45 | %44.23 | %37.14 | %101.66 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

خلال سنة 2021 ازداد حجم القطاع المصرفي حسب إجمالي أصوله بمقدار 21.41% مقابل 0.75%سنة 2020 و6.4% سنة 2019 ومع ذلك مازالت البنوك العمومية مسيطرة على حجم القطاع المصرفي ونظرا لأصولها المجمعة، حيث يشكل إجمالي الأصول ما يفوق 87% من إجمالي الأصول القطاع المصرفي.

شهدت السنوات المالية الخمس الأخيرة قبل سنة 2021، عدم توقف وتيرة تحسن الأصول السائلة للقطاع المصرفي عن التراجع برغم من الارتفاع المسجل في 2017 الذي يرتبط بالتمويل الغير تقليدي حيث تم تثبيت هذا الانحدار نتيجة انخفاض الأصول السائلة للقطاع المصرفي خلال فترة (2018-2020) فهي تتكون من 51% و38.7% في سنتي 2019-2020 على التوالي من أصولها في حساب البنك مقارنة بسنة 2021 بنسبة 23.08% و53.05% من مستحقات على الإدارة المركزية (سندات وأذونات الخزينة) مقارنة بعام 2020 بنسبة 46.5%، واصلت نسبة الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل للقطاع المصرفي للانخفاض من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020، ثم في سنة 2021 شهدت ارتفاع كبير بنسبة 101.7% وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول السائلة ب230.3% بين سنتي 2020-2021، كما هو الحال بالنسبة لمستوى تغطية الأصول السائلة لمجموع الخصوم قصيرة الأجل، فإن الأصول السائلة/ إجمالي الأصول ارتفعت في سنة 2021 بنسبة 35.74% مقارنة بالسنة السابقة.

كما سجلت نسبة الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل للمصارف العمومية انخفاض من سنة 2018ألى 2020، ثم دونت ارتفاع كبير في سنة 2021 بنسبة 109.6% مقارنة بالسنة السابقة 31.5 %، راجع هذا التحسن إلى زيادة الأصول السائلة وهذا بفضل تطور المستحقات على الإدارة المركزية (سندات وأذونات الخزينة) بـ 415 % بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية في سنة 2021 من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل إلى 2079.7 مليار دينار، وكذلك الأصول السائلة /إجمالي الأصول تطورت بأكثر من ثلاث أضعاف وهذا بتسجيل نسبة 35.6 % في سنة 2021 مقارنة بـ 10.3 % في سنة 2020.

كما تطورت نسبة الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل للمصارف الخاصة المقدرة بـ: 59.5% سنة 2020 حيث بلغت في عام 2021 68.9% وهي نفسها نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول و دون كذلك معدل 35.5% نهاية عام 2021 متقدما بـ 5 نقاط مقارنة بسنة 2020، وهذا التطور في معيار نسبة الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل، أما بالنسبة للبنوك الخاصة هي نتيجة أسرع لزيادة في الأصول السائلة 36.6%على خصوم المدى القصير 15.7%.

**رابعا: هامش الوساطة المالية**

ويتم فيه قياس كل من الهوامش المصرفية العمومية والهوامش العمومية والهوامش الخاصة وهوامش القطاع المصرفي.

**الجدول رقم (10): مؤشرات مردودية المصارف**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | **المصارف العمومية** | | |
| هامش الفائدة/ الدخل الخام | %72.72 | %80.79 | %81.71 | %72.99 | %78.48 |
| لمصارف خارج الفوائد/ الدخل الخام | %33.75 | %26.39 | 28.12% | %34.51 | %32.14 |
| | | | **المصارف الخاصة** | | |
| هامش الفائدة/ الدخل الخام | %74.25 | %71.14 | %69.72 | %75.34 | %79.30 |
| لمصارف خارج الفوائد/ الدخل الخام | %46.16 | %40.49 | %39.46 | %41.46 | %43.59 |
| | | | **القطاع المصرفي** | | |
| هامش الفائدة/ الدخل الخام | %73.00 | %78.78 | %78.89 | %73.47 | %78.68 |
| لمصارف خارج الفوائد/ الدخل الخام | %35.99 | %29.34 | %30.79 | %35.93 | %34.87 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

**الجدول رقم (11): توزيع صافي المنتوج المصرفي للمصارف**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | **المصارف العمومية** | | |
| صافي المنتوج المصرفي | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 |
| المصارف العامة للاستغلال | %24.00 | %21.00 | %24.00 | %23.00 | %27.00 |
| مخصصات الإهتلاك والمؤونات | %42.00 | %32.00 | %57.00 | %53.00 | %35.00 |
| مؤونات مخصصة لمخاطر القرض | %16.00 | %-10.00 | %-17.00 | %-12.00 | %-25.00 |
| خسائر خارج الاستغلال | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 |
| الضريبة على الأرباح | %13.00 | %14.00 | %9.00 | %15.00 | %0.00 |
| هامش الربح | %37.00 | %43.00 | %27.00 | %22.00 | %64.00 |
| | | | **المصارف الخاصة** | | |
| صافي المنتوج المصرفي | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 |
| المصارف العامة للاستغلال | %35.00 | %35.00 | %36.00 | %36.00 | %37.00 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مخصصات الإهتلاك والمؤونات | %27.00 | %27.00 | %33.00 | %44.00 | %29.00 |
| مؤونات مخصصة لمخاطر للقرض | %12.00 | %-12.00 | %-12.00 | %-24.00 | %-21.00 |
| خسائر خارج الاستغلال | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 |
| الضريبة على الأرباح | %15.00 | %15.00 | %12.00 | %16.00 | %0.00 |
| هامش الربح | %35.00 | %35.00 | %33.00 | %29.00 | %54.00 |
| | **القطاع المصرفي** | | | | |
| صافي المنتوج المصرفي | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 | %100.00 |
| المصارف العامة للاستغلال | %27.00 | %24.00 | %26.00 | %26.00 | %29.00 |
| مخصصات الإهتلاك والمؤونات | %39.00 | %31.00 | %51.00 | %51.00 | %34.00 |
| مؤونات مخصصة لمخاطر القرض | %-14.00 | %-10.00 | %-16.00 | %-15.00 | %24.00 |
| خسائر خارج الاستغلال | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 | %0.00 |
| الضريبة على الأرباح | %13.00 | %14.00 | %10.00 | %15.00 | %0.00 |
| هامش الربح | %35.00 | %41.00 | %29.00 | %23.00 | %61.00 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال ملاحظة الجدول نستخلص ما يلي: خلال السنوات الثلاث (2017-2018-2019) شهد ارتفاع في هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل بنسب (73%-78.8%-78.9%) على التوالي وارتفع بمقدار 5.2% منتقلا من 73.5 % إلى 78.7% من عامي 2020-2021 وذلك بعد انخفاض هامش الفائدة بنسبة 6.5% أقل من نسبة انخفاض إجمالي الدخل الخام المقدر ب: 12.7% فيما يتعلق معدل الرسوم المصرفي، خارج الفوائد الموجهة لإجمالي الدخل فقد سجلت انخفاض في سنتي 2018-2019 بنسبتي 29.34% و30.79% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة المقدرة ب 35.99% وزيادة بشكل ملحوظ في سنة 2020 بمقدار 35.9% مقابل تراجع طفيف بمقدار 1.06 في نهاية 2021 بعد ذلك شهد انخفاض كبير ب 15.3% في الأعباء المصرفية خارج الفوائد.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة شهدت تراجع في نسبة هامش الفائدة في سنتي 2018-2019 بمقدار 71.14% و 69.72%على التوالي مقارنة بارتفاع في السنوات السابقة، أي أنها بدأت في التحسن خلال سنتي 2020-2021 منتقلا من 75.3% في أواخر 2020 إلى 79.3% نهاية 2021، ومع ذلك تراجع معدل الأعباء المصرفية خارج الفوائد من 46.16%سنة 2017 إلى 40.50% سنة 2018 إلى 39.5% سنة 2019 إلى 41.5% في سنة 2020 لتصل إلى 43.6% نهاية 2021، وفيما يتعلق بالمصارف العمومية نلاحظ ارتفاع في سنتي 2018-2019 بمقدار80.79% و 81.71%مقارنة بالسنة السابقة ، كما شهدت تراجع بنسبة 72.99% في سنة 2020 لتبلغ تقدما قدر ب: 5.5% في عام2021 ونفس التدرج فقد انخفضت نسبة الأعباء المصرفية في سنة 2018ب: 26.39%وكذلك سنة 2019ب : 28.12%مقارنة بارتفاع المسجل في

2017 كما انتقلت من 34.5% في عام 2020 إلى 32.1% عام2021كما أن تدني صافي المنتوج المصرفي لعام 2019 بنسبة 4.2% مقابل زيادة قدرها 14.4% في 2018 وانخفاض في عام 2021 بنسبة 7.7% مقارنة بالعام السابق في حين بقاء هيكلها مستقرا بشكل عام وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، في الحقيقة فإن مصدر صافي المنتوج المصرفي ناتج أساسا من هامش الفوائد التي تعدت حصته 83% بينما ثبتت حصة الهامش على العمولات عند 13.0 في عام 2021 وذلك يأتي في الوقت الذي خفض بنك الجزائر سعر الفائدة المنسوب مرتين في 2020 و2021، لينخفض من 3.5% إلى 3% مما يطرح عدة تساؤلات حول رد البنوك فيما يتعلق بتحويل إجراءات السياسة النقدية من حيث سعر الفائدة في ظل تطور مؤشرات الصلابة المالية عام 2021 بغض النظر عن نمو القروض المبعثرة لايزال القطاع المصرفي الجزائري مرنا وصامدا في وجه تداعيات الأزمة الصحية العالمية كما تم تسجيل معدلات الملاءة والربحية ومعاملات السيولة مستويات متقدمة بالرغم من هذا الصمود تستمر هذه المرونة في تحسين جودة محفظة القروض المصرفية تمثل أولوية رئيسة للسكان النقدية والإشراف.

**خامسا- مردودية المصارف:** يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الربحية التي تمثل مجموعة من عوائد رأس مال وهي في الجدول كالتالي.

**الجدول رقم (12): مؤشرات مردودية المصارف**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| | **المصارف العمومية** | | | | |
| العائد على رأس المال | %20.00 | %22.72 | %12.31 | %7.34 | %10.40 |
| العائد على رأس المال (قبل المؤونات) | %29.21 | %30.55 | %5.77 | %19.61 | %13.58 |
| نسبة تغطية التكاليف بالنتائج | %144.92 | %163.94 | %130.09 | %128.19 | %155.09 |
| العائد على الأصول | %1.97 | %2.27 | %1.26 | %1.23 | %1.77 |
| الهامش المصرفي | %3.87 | %3.96 | %3.39 | %3.33 | %2.79 |
| | **المصارف الخاصة** | | | | |
| العائد على رأس المال | %14.69 | %21.21 | %22.51 | %13.59 | %15.36 |
| العائد على رأس المال (قبل المؤونات) | %18.94 | %25.36 | %30.49 | %18.35 | %16.17 |
| نسبة تغطية التكاليف بالنتائج | %149.04 | %164.61 | %156.49 | %146.43 | %164.98 |
| العائد على الأصول | %2.59 | %3.38 | %3.16 | %2.73 | %3.02 |
| الهامش المصرفي | %5.98 | %6.57 | %6.85 | %6.16 | %5.58 |

| | القطاع المصرفي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على رأس المال | %18.85 | %22.41 | %14.08 | %8.31 | %11.18 |
| العائد على رأس المال (قبل المؤونات) | %26.99 | %29.49 | %25.67 | %15.43 | %12.43 |
| نسبة تغطية التكاليف بالنتائج | %145.54 | %164.06 | %134.61 | %131.34 | %156.44 |
| العائد على الأصول | %2.05 | %2.42 | %1.51 | %1.43 | %1.95 |
| الهامش المصرفي | %4.15 | %4.32 | %3.85 | %3.70 | %3.18 |

**المصدر**: تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال الجدول (12) نلاحظ ارتفاع مردودية الأموال الخاصة ( العائد على رأس المال)للقطاع المصرفي من18.85%إلى 22.21% في سنتي 2017-2018 يقابلها انخفاض في سنتي 2019 - 2020 بنسب14.08% و8.31% أما في سنة 2021 شهد ارتفاع بنسبة 11.18% مقارنة بالسنة السابقة، وكان هذا التطور هو نتيجة مباشرة لزيادة في مستوى العائد حيث تم تحديد الناتج المصرفي من قبل الضريبة بتحسن متزايد قدر ب 46.2% بين أواخر سنتي 2020_2021وكما عرف العائد على الأصول للقطاع المصرفي، ارتفاع في سنة 2018 بنسبة 2.42% مقارنة بالسنة السابقة، كما عرفت انخفاض في سنتي 2019 -2020 ثم تعود للارتفاع مجددا في سنة 2021 بنسبة 1.95%، هذا التحسن ناتج عن تطور النتائج الصافية ب46.2% وهي أكبر من تلك المسجلة في متوسط الأصول المقدرة ب 7.7%، أما بالنسبة لمردودية الأموال الخاصة للمصارف الخاصة (العائد على رأس المال) شهدت ارتفاع في سنتي 2018-2019 مقارنة بالسنة السابقة والتي قدرت ب14.7%حيث انتقلت من13.6% في 2020الى 15.4% في سنة2021وهذا راجع للارتفاع المعتبر بشكل أولي إلى زيادة قدرت ب: 23.6% في قيمة الناتج الصافي قبل الضريبة أما فيما يخص العائد على الأصول نجد ارتفاع في سنتي 2018-2019 مقارنة بسنة2017 المقدرة ب: 2.6% والتي انتقلت من2.73% في سنة 2020 الى3.02% في سنة2021 أما بالنسبة للعائد على رأس المال للمصارف العمومية فقد شهد انخفاض في سنة2019مقارنة بسنتي2017-2018حيث انتقلتمن7.3%في سنة2020الى10.4%في سنة 2021نتج عن هذا التطور زيادة في صافي الدخل المجمع للمصارف العمومية بنسبة 53.9%في 2021 يليه انخفاض قدره 0.25%في2020، وفي الوقت نفسه فقد سجل(ROA)1.97% في سنة2017ليرتفع في سنة 2018بنسبة 2.27%ثم يعود للتراجع في السنوات الموالية(2019، 2020، 2021).

## الشكل(14): مؤشرات مردودية المصارف

**بالنسبة: للمصارف العمومية**

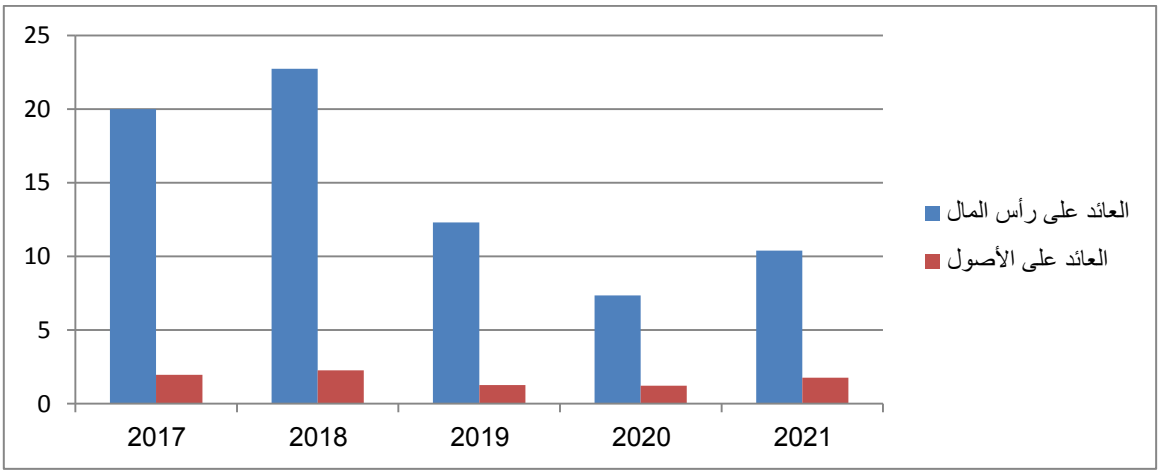


**بالنسبة: للمصارف الخاصة**

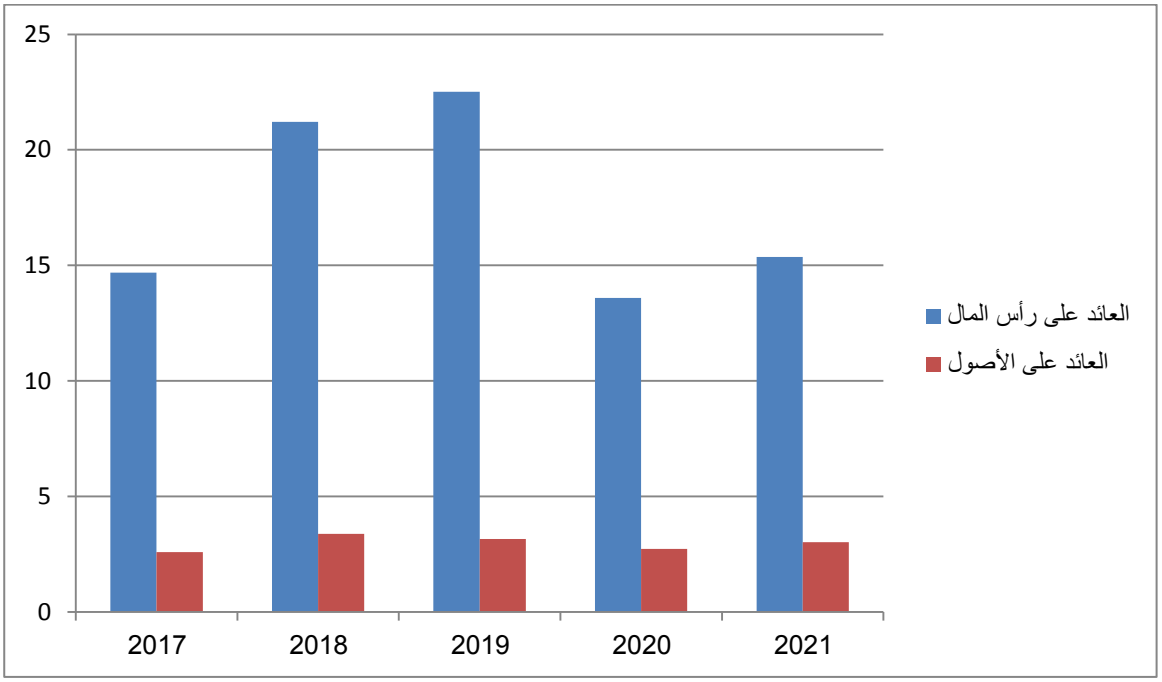


**بالنسبة: للقطاع المصرفي**

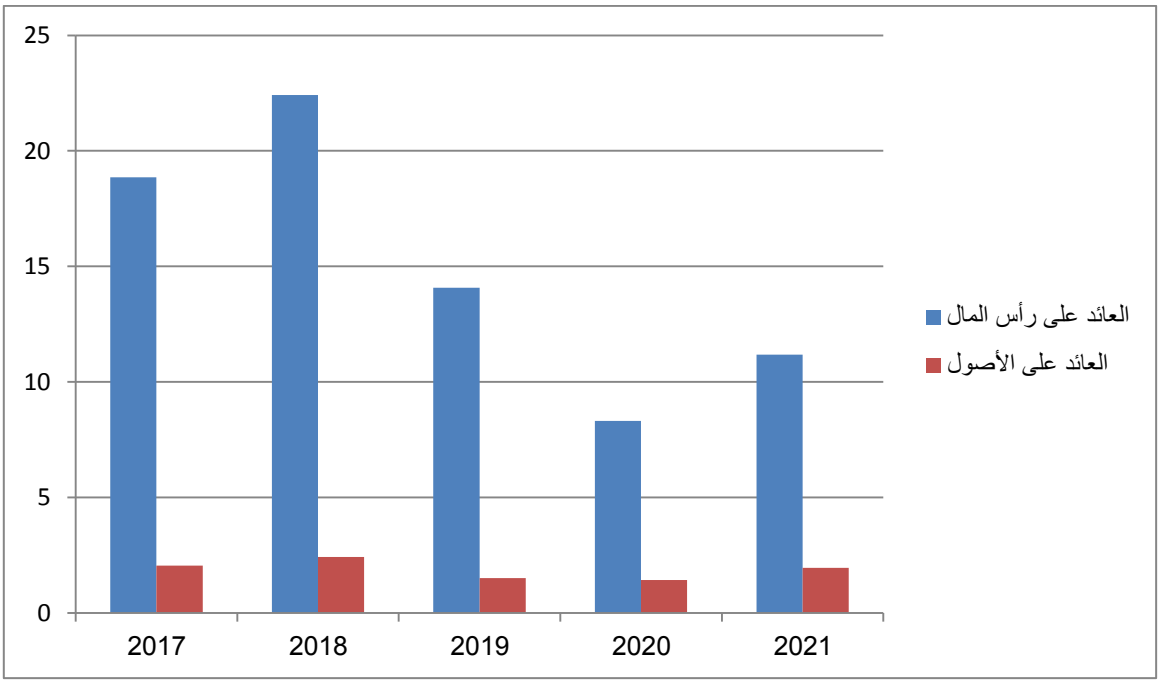
25
20
15
10
5
0
2017
2018
2019
2020
2021
العائد على رأس المال
العائد على الأصول

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل حاولنا القيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في بنك الجزائر خلال فترة (2020-2022)، وذلك لمعرفة أهم المتغيرات الجزئية التي تؤثر على الاستقرار النظام المالي، حيث يستند التحليل على سلسلة بيانات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، فسعينا إلى عرض مراحل النظام المصرفي ثم قمنا بدراسة وتحليل كل من الودائع التي شملت نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام، ونسبة الودائع إلى إجمالي القروض وكذلك مؤشرات القروض المصرفية، وفي الأخير مؤشرات الربحية التي تناولت كل من نسبة سيولة الاقتصاد وسيولة القطاع المصرفي وهامش الوساطة.

# الخاتمة العامة

# الخاتمة العامة:

يقاس تطور الدول بمدى تطور اقتصادها وقدرته على مواكبة العولمة ومن بين أهم القطاعات التي تمثل ركيزة يبنى على أساسها اقتصاد الدول القطاع المصرفي ومن خلال الإطار التطبيقي لهذه الدراسة نستنتج أن النظام المالي الجزائري شهد عدة أزمات مالية، لذا سعت الجزائر لتحقيق استقراره من خلال تقديم عدة إصلاحات وتعديلات في الحقبة الزمانية وخاصة بعد الاستقلال محاولة بذلك توحيد الجزائر إلى اقتصاد سوق والتي أثرت إيجابا على تطور مفهوم الوساطة البنكية ومدى فعاليتها، ومن أهم هذه الإصلاحات سن عدة قوانين من بينها قانون 90-10 للنقد والقرض والذي يقوم بتسهيلات مالية لتمويل أصحاب العجز وتشجيعهم على الاستثمار وهذا ما ساهم في تنشيط السوق المالي وانعكاس على رفع قيمة مؤشرا النمو الاقتصادي للجزائر.

## نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات الوساطة البنكية في الجزائر تحصلنا على النتائج التالية:

- ارتفاع حجم الودائع البنكية راجع إلى استقرار النظام المالي في الجزائر.
- ارتفاع حجم القروض راجع إلى تمويل مشاريع الاستثمارية والادخار.
- القطاع المصرفي بقى صامد ومرنا في وجه تداعيات الأزمة الصحية وذلك بتسجيل معدلات **الملاءمة** والربحية ومعاملات السيولة مستويات متقدمة.
- النظام المالي يغلب أو يطغى عليه الطابع العمومي ولعلى السبب الرئيسي في هذا الفرق هو ارتكاز الاقتصاد الوطني على المحروقات.

## اختبار صحة الفرضية الرئيسية:

يمكن القول أن الفرضية صحيحة من خلال الدراسة: إذ نجد أن هناك وجود علاقة قوية بين الاستقرار المالي ومؤشرات الوساطة المالية ويؤدي بنا قبول الفرضية إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال استقرار المؤسسات المالية واستقرار الأسواق المالية واستقرار البنية التحتية من جهة ومن جهة أخرى تشجيع الوساطة المالية من خلال تقديم تسهيلات لذوي العجز لتشجيعهم على الاستثمار وتشجيع الوعي الفكري حول ثقافة البنوك بهدف ادخار العائلات أموالهم في البنوك.

## التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التواصل إليها يمكن أن نقترح جملة من التوصيات وهي كالتالي.

- تحديث مكونات الجهاز المصرفي من بنى تحتية ونظم العمل، تكون بمثابة الدعم المادي الازم لتطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري.
- تعزيز سلامة النظام المالي الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية.
- تحرير القطاع البنكي بالشكل الذي يحسن من أدائه المالي، ويرفع من تنافسيته المحلية والخارجية.

-التركيز على التدابير الوقائية التي تعزز قدرة النظام المالي على تحمل الأزمات المالية وقت حدوثها والاستمرار في القيام بوظيفته الأساسية حتى بعد حدوثه.

**آفاق الدراسة:**

لقد تم في هذا البحث إلى دراسة أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية ومن خلال ما تم التطرق له رأينا انه من الممكن أن يأخذ أفاق واسعة في المستقبل.

- دور الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي
-دور بازل3 في تعزيز الاستقرار النظام المالي
-أثر الوساطة المالي على مؤشرات النمو الاقتصادي

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:

**الكتب:**

1- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

2- يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة العالمية 2008، جامعة الخليل، فلسطين، 2015.

3- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

4- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

5- علي سعد محمد داود، البنوك والمحافظ بالاستثمار، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2012.

6- منير إبراهيم هندي، رسمية قرياص، الأسواق والمؤسسات المالية، مطبوعة الإشعار، مصر، 1947.

7- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في أمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

8- غذوان علي، منال صقرة، إدارة المؤسسات المالية، جامعة الافتراضية السورية، 2021.

9- مبارك بن سليمان بن محمد آ ل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء01، 2005.

10-أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2014.

**الأطروحات والرسائل:**

1- بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعية المالية الإسلامية في الحد من أثار الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة فرحات عباس(01)- سطيف، الجزائر، 2017-2018.

2- ويس وصال، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

3- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية للوقاية والعلاج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2012-2013.

4- محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

5- روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

6- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

7- ليلى عشوب، آليات واستراتيجيات التصدي للأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة العربي مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2019-2020.

8- المناسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(03)، 2010-2011.

9- أسيا الوافي، ضوابط المصرف الإسلامي للوقاية من الأزمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة باتنة(01)، الجزائر، 2018-2019.

10- موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، 2011-2012.

11-بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، الجزائر، 2014-2015.

12-ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة قسنطينة- الجزائر، 2012-2013.

13-بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

14-مصطفى محمد رمضان أبو هدروس، نسيم حسين أبو جامح، أثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

15-مولاي خثير صالح صابري، تأثير القواعد الإحترازية من بازل1إلى بازل3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة أبو بكر القايد-تلمسان الجزائر، 2017-2018.

16-روميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2011-2012.

17-العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

18-لعوج بن عمر، أثر التحرير المالي على الوساطة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2019-2020.

19-زقرير عادل، تحديات الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

20-صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

21-عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية متطلبات إستفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف الجزائر، 2005.

22-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

23-مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد حيضر-بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

24-عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، الجزائر، 2011-2012.

25-راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، الجزائر، 2010-2011.

26-فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وأثارها على النظام البنكي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011.

27-خالفي وهيبة، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، الجزائر، 2013-2014.

28-لونسي هدى، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر(03)، الجزائر، 2011-2012.

29-بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة 20أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، 2008-2009.

**المجلات:**

1-روابح عبد المجيد، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد24، جامعة زياد عشور بالجلفة، الجزائر، .2010

2-أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد02، الجدة، 2008.

3-العرابي مصطفى، قدري عبد المجيد، ضوابط وأليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017.

4-بن معتوق صابر، إختبار الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد06، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر.2019

5-فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد05، العدد20، جامعة كربلاء، .2016

6-مشتاق محمد السبعاوي وأخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد02، العدد02، جامعة كركوك، 2012.

7-نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد83، الجزائر، 2010.

8-بوجمعة قويدري قويشح، بريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد15، جامعة الجزائر، 2016،

9-رفيق عذار، الوساطة المالية في دعم النمو الاقتصادي، مجلة الجزائر للتنمية والاقتصاد، المجلد08، العدد02، جامعة سطيف(01)، الجزائر، .2011

10-العربي نعيمة، أهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسة اقتصادية، جامعة زياد عشور بالجلفة، الجزائر، .2008

11-عباسي طلال، دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد02، العدد01، جامعة محمد شريف مساعدية -سوق أهراس، الجزائر، 2019.

12-بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر11-03المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، جامعة ريان عاشور-الجلفة، الجزائر، 2018.

13-صلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد02، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، .2017

14-زواوي فضيلة وأخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد05، العدد01، جامعة الجلفة ، الجزائر، 2021.

15-محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كألية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر-دراسة تحليلية لمضمون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد04، 2008.

**الملتقيات والمؤتمرات:**

1-ساعد مرابط، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الملتقى العالمي الدولي، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر أيام 20-21، أكتوبر 2009.

2-مفتاح صالح، معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني، جامعة بسكرة-باتنة، الجزائر، ليومي 5-6ماي 2009.

3-كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11نوفمبر2009.

4-بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري، المؤتمر الدولي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 5-6ماي .2009

5-خليل عبد القادر مولاي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، الملتقى الدولي الخامس، حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة المدية، الجزائر، يومي 24-25، أكتوبر2018.

Université Mohamed Boudiaf'a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Économiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

امعة محمد بوضياف بالمسيلة
بة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: ...العلوم الاقتصادية

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في انجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة ): ..... المولود(ة) بتاريخ: 2000/06/02 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 202700573 الصادرة بتاريخ: 2017/03/29 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة ثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

أثر استقرار النظام المالي على السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2020 - 2022)

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/30

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في انجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: بوعباس أسماء المولود(ة) بتاريخ: 2000/03/11 بـ: عام الصادق

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200226404O الصادرة بتاريخ: 2018/03/20 عن: دائرة عام الصادق

المسجل بالسنة ثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

أثر استقرار النظام المالي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (2020 - 2022)

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/30

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.